
المجلس القومي للشباب
National Council For Youth


الإذاعة
التليفزيون

إهــــــــداء ٢٠٠٩
مجلة الإذاعة والتليفزيون
جمهورية مصر العربية



قمم مصرية

٥٩

سعد زغلول

حكاية شعب



المجلس القومي للشباب

الإدارة المركزية للطلائع

السلسلة الثقافية
لطلائع مصر

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد صفى الدين خربوش

رئيس التحرير

د. محمد أبو الخير

هيئة الإشراف:

نعمات ساتي

هويدا محي الدين

طلعت توفيق

أميمة عبدالعزيز

لوحات وغلاف:

أحمد شربي

المراسلات

المجلس القومي للشباب

شارع ٢٦ يوليو، ميدان سفنكس

تليفون وفاكس: ٣٣٤٦٧٣٦٧

Web: www.alshabab.gov.eg



رئيس مجلس الإدارة

أحمد أنيس

رئيس التحرير

ياسر رزق

مدير التحرير

عبدالناصر عيسوى

جرافيك

إسلام عيد

تنفيذ

حسام عنتر

سعد زغلول
حكاية شعب

إبراهيم عبد العزيز

العدد ٥٩
من السلسلة الثقافية لطلائع مصر
صادر مع مجلة الإذاعة والتليفزيون
٢٢ من ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ١٨ أبريل ٢٠٠٩

مقدمة

ليس هذا تأريخًا أو بحثًا في سيرة سعد زغلول وثورة ١٩١٩، ولكنها صفحات أعجبتني فأردت أن أنقل إعجابي ومتعتي بها إلى القارئ، لعله يطلب المزيد فيعود إلى قائمة المراجع في نهاية هذه الصفحات، بحثًا عن زاد من القراءة وكثير من المتعة وهو يطالع حكاية زعيم وحكاية شعب؛ لعله يجد في درسهما عبرة وعظة، كما يجب أن نخرج جميعًا في نهاية ما نحب أن نقرأ، خاصةً إذا تعلقت هذه القراءة بمرحلة من مراحل تاريخنا ساد فيها الظلام وعم اليأس، فإذا بطلائع الفجر والأمل تخرج فتنتشر بين أمة لم يعرف اليأس إليها سبيلا عبر التاريخ، بدليل أنها ما زالت تحيا منذ ما قبل التاريخ وما بعد التاريخ.

ولا غرابة في هذا، فهي الأمة التي بزغ فيها فجر الضمير قبل أن يبزغ على أمة قبلها، وهي الأمة التي عَلَّمت العالم الحضارة بينما الأمم الأخرى كانت لا تزال في طور الرضاعة أو في مرحلة الهمجية قبل التطور إلى مرحلة التمدين والحضارة، ولا تزال هذه الأمة المصرية قادرة بصمودها وبقائها عبر آلاف السنين على أن تثير الدهشة، فقط علينا أن نتعلم من تاريخنا كيف نحلم وكيف نحول الحلم إلى حقيقة،

لأننا شعب لا يعرف المستحيل، وهذا ما أدركه شعبنا وهو يثور ثورته ١٩١٩ وهو أعزل إلا عن حقه أمام أقوى إمبراطوريـة لا تغيب عنها الشمس، واستطاع بإيمانه- ملتفًّا حول قيادة سعد زغلول- أن يقطع طريقًا طويـلاً في سبيل حريته واستقلاله، مهما كان الثمن الذي دفعه من دماء شهدائه الأبرار.

المؤلف

سعد زغلول ثائرًا

كانت قيادة سعد لثورة ١٩١٩ وتحمله للنفي مرتين- وقد تجاوز عمره الستين عامًا- دليلاً على إرادة الرجل وعزيمته التي لا تقهرها تقدم السنون، ولعل هذا ما أدركه رئيس الحكومة البريطانية جورج لويد، حين قال: «إن صحة سعد باشا تتقدم على الأزمات».

ويُفسِّر العقاد هذه الطبيعة من مشاهداته القريبة لسعد، وملاحظاته التي رصد خلالها أن طبيعة النضال في سَعْد ضرورة حيوية في بنيته، أو ضرورة فسيولوجية يعيش بها الجسم ويلتمس فيها علاجه وشفاءه، واستعادة نشاطه، وما من زائر حميم من زُوَّار بيت الأمة إلاَّ وهو يذكر كيف كان يرى سعدًا في الشتاء وهو ملتف بالدُّثر والكوفيات من عنقه إلى قدمه، وكيف يراه بعد هنيهة إذا استطرد الجدل إلى أمر يمسه أو يمس خصومه، وقد تزحزحت الكوفية حتى انحلَّتْ، وتزحزح الدِّثار حتى سقط، وانبرى الرجل كأنه فتى في ميعة العمر يتوثب بحمية الشباب ولا يُبالي ما يفعل الشتاء ولا ما يقول الأطباء .

نصحه الأطباء بالتزام الراحة؛ بعد أن رأوا من حالة الصدر وضغط الدم خطرًا على حياته إن هو أجهد نفسه أو خطب، ولكنه لم يُبَالِ، فاليوم يوم الذكرى الوطنية، واعتلى المنبر ثلاث ساعات، ولم

يحدث ما توقعه الأطباء من خطر، مما يدل على أن قوته تبرز في وقت الأزمات والأخطار، وهو ما حللته صحيفة «التايمز» البريطانية حين تناولت شخصيته وزعامته، فقالت: «مما عُهِدَ في الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم الغربيين، إلا زَغلول، فإنه احتفظ بنشاطه الغزير إلى النهاية، وليس بين الثائرين المتطرفين في التاريخ إلا عدد قليل بقيت له عقيدته السياسية في شدتها وعُنفُوانِها بعد الخمسين، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان على الجماهير عندما ناهز الخمسين، وكأنما كان تقدُّمه في السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته! على أن مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه في تحصيل العلم بين الفقهاء العرب والأساتذة الفرنسيين، ومضاء عزيمته وفصاحته، وما كان من الأثر على تربية ذهنه لأُناس بينهم من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين الأفغاني داعية الجامعة الإسلامية، واللورد كرومر- كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الغريبة على شعب كثير التحول ، فإن وراء كل هذا، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح، قدرةٌ خاصة قيَّضتْ له ذلك النفوذ على أبناء وطنه، ومغناطيسيةٌ شخصية تجذب إليه الألوف من التابعين».

والصحيفة الإنجليزية معذورة في حيرتها عن سر زعامة سعد وسيطرته على قلوب المصريين ، وليس هناك من سِرٍّ سوى أنَّ الرجل نَبْتٌ طبيعيٌّ للأرض المصرية، وابن من أبناء الفلاحين ارتفعت به همته ومنزلته ليكون الزعيم والقائد الذي وَجَدتْ فيه أُمته بُغيتها ومُرادها .

وهو ابنُ شعب ثار على الظلم والاستبداد مرتين، مرة كان فيها شاهدًا ومشاركًا في الثورة العرابية، ومرة أخرى كان فيها هو نفسه القائد سنة ١٩١٩.

فضلاً عن أن نشأته الصُّلبة وأصوله التي لا تعرف النعيم، قد أهَّلته ليكون رجل مصر في الوقت الذي اختارته له الأقدار.

* * *

فقد وُلد سعد إبراهيم زغلول- على أرجح تقدير- في يوليو ١٨٥٨، بقرية «إبْيَانة» مركز «فُوَّة»، وكانت تتبع آنذاك لمديرية الغربية، وهي الآن تابعة لمحافظة كفر الشيخ، وهي بلدة أكبر من القرية الضئيلة وأصغر من المدينة الكبيرة.

ولم يكن أحد يجرؤ على أن يرفع عينيه في عين ناظر القسم التركي الذي استخفَّ بالشيخ «إبراهيم زغلول» وهو يمر بأرضه، فلم يقبل الإهانة وأسقطه من على جواده وأوسعه ضربًا، ومضى غير عابئ بالعواقب، لولا أن صهره عبد الله أفندي بركات، قد افتداه لدى الناظر بمبلغ كبير، أما الشيخ عبده بركات- جدّ سعد لأمه ومِنْ أغْنَى أغنياء إقليمه- فقد أراد المدير التركي أن يَحُطَّ من قَدْره، فاستدعاه وقد ربط أحد وجهاء القرية المغضوب عليه في ساقية لكي يكون عِبْرَة لمن يعتبر، فجاء الشيخ عبده بركات، وفَكَّ الرجل من الساقية، وظن الناس به العقاب الذي لا مَفَرَّ منه، إلا أنَّ العقلية التركية- المتقلِّبة على غير توقع للتقلب- فاجأت الحاضرين، بترحيب المدير التركي بالشيخ وتقديره له .

فلا شك أنَّ أسرة سعد زغلول والبيئة التي نشأ فيها على محاولة دفع الظلم والكراهية، قد أثرت في شخصية سعد، وهو أول ولد من الزوجة الثانية «مريم»، وكان أشقاؤه من أمه وأبيه هم: فتح الله (فتحي) و«فرج الله» وأختٌ هي «ستُّهم»، أما إخوته لأبيه من غير أمه فهم: شلبي، والشناوي، وأحمد، ومحمد، وعبد الرحمن، وفرحانة.

وتشاء الأقدار أن يُحْرَم «سعد» من والده وعمره خمس سنوات، وترفض الأم الزواج رغم أنها كانت في سن صغيرة- حوالي الثالثة والعشرين- لكنها قالت رفضًا لمن تقدموا لخطبتها: لقد أصبحت اليوم أمًّا وأبًا في وقت واحد.

وكان لحكمة هذه الأم وقوة شخصيتها- رغم أنها لم تكن تقرأ أو تكتب- أثرٌ في أن تكون مركزًا للرأي والمشورة بين أفراد الأسرة يرجعون إليها رغم أنها أصغر سنًّا من بعضهم، ولذلك لم يكن غريبًا من سعد زغلول- ابن الأزهر- أن يقف بجوار «قاسم أمين» في معركته من أجل تحرير المرأة، متحملاً كل التُّهم، ضاربًا عُرض الحائط بكل النصائح التي طلبت منه الابتعاد عن صاحب الدعوة التي أَلَّبَتْ عليه الملايين، حفاظًا على مستقبله، ولكنه أَبَى التخلِّي عن صديقه في معركته، حتى أن الخديوي عباس قال له: كيف تطالب بتحرير المرأة؟ إنها ناقصة عقل ودين! فقال له سعد: أمي هي التي جعلتني أُومِنْ بتحرير المرأة فهي كاملة العقل والدِّين، وهي في قريتنا أَعْقَلُ من كل الرجال فيها.

ولذلك لم يكن غريبًا- مرة أخرى- على سعد زغلول أن يسمح لزوجته صفية زغلول أن تتزعّم الحركة الوطنية خلال منفاه، وتفتح بيتهما في غيابه لزعماء الثورة وتخرج وتحتجّ وتزاول نشاطها السياسي والإجتماعي، ولم يكن ذلك ليحدث لولا إيمان «سعد» بدور المرأة وأهميته في حركة المجتمع.

* * *

وبعد أن حَفِظَ سعدٌ القرآنَ في كُتّاب القرية وتعلّمَ القراءةَ والكتابة خلال خمس سنوات، وحينما تعين أخوه «الشناوي أفندي» رئيسًا لمجلس مركز دسوق أصطحب معه «سعدًا» وأدخله الجامع الدسوقي ليُتِمّ تجويد القرآن وعمره اثنتا عشرة سنة.

ثم اتخذ طريقه إلى الأزهر وهو في الخامسة عشرة من عمره.

وفى خلال هذه السن لم يعرف سَعْدٌ سبيلاً للّعب، فقد حُرِم الأب، ولكنه لم يفقد حنان الأم، وقسوتها إذا تطلب الأمر، ومالت حياته إلى الجدّ في السن التي كان من المنتظر أن يلهو فيها مثل أقرانه.

وقد ورث عن والديه صفات امتزجت بها شخصيته، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «إنَّ خُلُق وَالدِي هو الذي يتجلّى فِيَّ حينما أقدم وأثور، أمّا المرحومة أمي فقد عُرِفت بين أهلها بالحكمة والدّهاء والقدرة على ضبط النفس، فكانوا يحتكمون إليها فيما بينهم من خلاف ويرجعون إليها في القضايا والمشاكل، فذاك هو خُلُق والدتي الذي يتجلى فيّ عندما ترونني أُشير بالتريُث والأناة».

وعندما قام سعد بتعزية أحد الصحفيين المشهورين، جاءه يشكره، فأطرق سَعْدٌ متأسيًا وقال له: «يا فلان، هذا مُصابٌ عرفته قبلك» إنَّ فَقْدَ الأمهات خَطْبٌ وَجِيع، وإنهن حقيقات مِنَّا بكلِّ حُبٍّ ومَبَرَّة، لأنهن يخلصن لنا الحب ويقبلن منا كل شيء».

وقد عاشت مريم- أم سعد- بجوار ولدها في القاهرة ترعاه ويرعاها حتى حل بها المرض ورحلت، ولم ينسها سَعْدٌ أبدًا، فقد ظَلَّ يذكرها إلى أخريات أيامه.

وبقدوم سَعْد إلى القاهرة في رحاب الأزهر الشريف بدأت حياته طـورًا جديدًا وخطيرًا.

يذكر فضل الأزهر عليه في خطبة ألقاها بالأزهر بعد عودته من أوربا ١٩٢١:

«جئتُ اليومَ لأؤدِّي في هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة، وأقدِّم واجبات الاحترام لمكان نشأتُ فيه، وكان له فضلٌ كبيرٌ في النهضة الحاضرة، تلقَّيْتُ فيه مبادئ الإستقلال، لأن طريقته في التعليم تربي ملكة الاستقلال في النفوس، فالتلميذُ يختار شيخه، والأستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ الذين كانوا يلتفُّون حول كل نابغ فيه ومتأهل له: يوجه إليه كل منهم الأسئلة التي يراها، فإن أجاب الأستاذ وخرج التلميذُ ناجحًا من هذا الامتحان كان أهلاً لأن يجلس مجلس التدريس، وهذه الطريقة في الاستقلال التي تسمَّى الآن خللاً في النظام جعلتني أتحوَّل من (مالكي) إلى (شافعي)، حيث وجدتُ علماء الشافعية في ذلك الوقت أكفأ من غيرهم».

وقد تتلمذ سعد زغلول، على أيدي أساتذة كبار داخل الأزهر مثل الأمام المُصلِح الشيخ محمد عبده، كما تتلمذ خارج الأزهر على يد المُفكِّر الثائر جمال الدين الأفغاني. واشترك سعد- تلميذًا- في حركة الإصلاح، بالقَدْر الذي استطاعه، فألَّف جماعةً من إخوانه الطلاب لإصلاح الأزهر، وكتب منشورًا عَلَّقه في سَوَاد الليل على أعمدة الجامع يُبيِّنُ فيه مواضع الخلل ووسائل الإصلاح الناجعة في إصلاحه، وثابر على حضور الدروس بين يدي الشيوخ النافعين من أنصار الجديد.

وقد شجَّعه جمال الدين الأفغاني على كتابة بعض المقالات في بعض الصحف، وكان يعْرِضُ على جمال الدين بعض ما يكتبه، وحين اسْتَكْتَبَ تلاميذه موضوعًا عن الحرية، استحق إعجاب أستاذه الأفغاني بعد أن لَمس تفوقه على أقرانه، وقال، مما يدل على أن الحرية ناشئة في مصر أن يَجيد فى الكتابة عنها هذا الناشئ.

فقد وجد سعدٌ في «الأفغاني» بُغْيتَه كما قال، والذي استطاع من خلاله أن يستكشف ذاته تعبيرًا عنها بالكلمة المسموعة (خطابة) والكلمة المقروءة (صحافة).

وحين اضطر جمال الدين الأفغاني إلى مغادرة مصر ١٨٧٩، توثقت علاقة سعد بالشيخ محمد عبده، وقد عَبَّرَ عن تقديره له بقوله: «إن الذي يحضر دروسه في الأزهر لا يسعه إلا أن يحتقر دروس سائر العلماء فيه».

وقد استعان الأستاذ الإمام حين أُسندت إليه جريدة «الوقائع المصرية» ١٨٨٠، بتلميذه سعد زغلول وجعله مسئولاً عن القسم

الأدبي بها بمرتب ثمانية جنيهات، مما جعل «سعد» يترك الأزهر قبل الحصول على شهادته.

* * *

ودخلت مصر فى تلك الفترة مرحلة تنذر بالانفجار بعد أن خُلِعَ الخديوي إسماعيل وكَثُرَت الديون وتدَخَّلت الدول الأجنبية في شئون مصر، واستبدَّ الخديوي توفيق بالأمر، وعَبَّرَ سَعْدٌ في جريدة «الوقائع المصرية» عن رأيه في صورة الحكم، فكتب عن «الشُّورَى» وضرورة وجود أُناس يتخلَّقون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها- لكي يمكنهم تقويم الحاكم- عند انحرافه عنها ويحضونه على ملازمتها ويحثونه على السير في طريقها.

ودعا سعد في مقالاته إلى ما فرض على الأمة الإسلامية «أن تقوم منها أمة- أي طائفة- وظيفتها الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حفظًا للشريعة من أن يتجاوز حُدُودَها المعتدون، وصَوْنًا لأحكامها من أن يتعَالَى عليها ذوو الشهوات».

ولما قامت الثورة العرابية شارك فيها «سعد زغلول»، واستعانت الثورة بخبراته القانونية التي ظهرتْ فى وظيفته كمحرر بالوقائع المصرية؛ ناقدًا لأحكام المجالس الملغاة وملخِّصًا لها ومعقبًا عليها، فنقلته حكومة الثورة التي شكَّلها محمود سامي البارودي، إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية، ثم إلى وظيفة ناظر قلم الدعاوى بمديرية الجيزة، ولم تمض خمسة أيام على تعيينه في وظيفته الجديدة، حتى ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية، ونادَى سعد زغلول بالجهاد الديني، وقام بنقل الرسائل بين الشيخ محمد عبده في القاهرة

وعرابي بجبهة القتال، وفي نقل القرارات التي اتخذها الوطنيون في القاهرة لعزل الخديوي توفيق، كما أخذ سعدٌ يحرِّض على الثورة بمقالاته في بعض الصحف كصحيفة «المفيد» دَاعِيًا للتصدي لسلطة الخديوي توفيق الذي انحاز للإنجليز ضد وطنه.

وبفشل ثورة عرابي كان على سعد أن يدفع الثمن، ففُصِلَ من وظيفته وصدر بحقه الحرمان المدني.

ولم يستطع أن يجد وظيفة، فاضطر إلى إمتهان المحاماة، تلك المهنة المكروهة في زمانه، وافتتح- مع صديقه حسين صقر- مكتبًا للمحاماة، ولم يكُفّ- رغم ما لحقه من أذى- عن الوفاء لأساتذته وأصدقائه، ولم يتوقف عن مراسلة المُبعَدين منهم وقضاء شئونهم، كما فعل مع أستاذه الإمام محمد عبده. ويبدو أن ذلك لم يكن غافلاً عن السلطات، فتحرَّشَتْ به ولفَّقَتْ له ولزميله تهمة الاشتراك في جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام» غرضُها قتل الشهود والجواسيس الذين خانُوا الثورة العرابية، والمسئولين الذين نكلوا بالعُرَابيين.

وقُبِض على سعد وصاحبه، ولم تثبُت ضدَّهُما التهمة، ومع ذلك بقيا معتقلَيْن- رغم قرار البراءة- أكثر من ثلاثة أشهر، وقد عزمت الحكومة على نفيهما إلى السودان، لولا معارضة وزير الحقَّانية الذي رأى في رغبة الحكومة بعد صدور حكم البراءة تحديًا للقُضَاة الأجانب الذين جِيءَ بهم لتنظيم القضاء بالبلد، ومع ذلك بَقِيَا مُعتقلين فترة، ثم أفرج عنهما، ليعود سعد وصاحبه إلى ممارسة مهنة المحاماة المكروهة، حفظًا لكرامتهما الشخصية من تسوُّل وظيفة هنا أو هناك.

***



سعد زغلول بعد الافراج عنه

ومضى الزمن بسعد ليُشَرِّف المهنة المكروهة باختياره منها، قاضيًا، كأول مرة يتم فيها اختيار محام مصري ليتولى القضاء.

ومن القضاء إلى الوزارة قضى سعد سنوات شَرَّفَ فيها المنصب الذي تولاه ومَلأَهُ واسْتَقَلَّ به وزيرًا للمعارف ووزيرًا للحقّانية (العَدْل)، حتى اضطرته ظروفٌ- لا يرضاها لضميره وكرامته- لأن يُقدِّم استقالته، ليرشح نفسه في انتخابات الجمعية التشريعية ويفوز بدائرتين من ثلاثة، ويُنتخَب وكيلاً للجمعية التشريعية التي حَلَّت محلَّ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وذلك بناءً على صُدور القانون النظامي بإنشاء الجمعية التشريعية، الذي صدر في أول يوليو ١٩١٣.

ويذكر سعد زغلول في مذكراته أن الخديوي عباس أرسل إليه صاحب الأهرام «جبرائيل بك تَقْلا» يطلب منه أن يكون مع الخديوي على وفاق، ويبحث عن استرضائه، ويخدم عرشه، من خلال موقعه في الجمعية التشريعية.

فقال سعد لمبعوث الخديوي: إنَّ أول شيء عليّ أن أحوز رضى سُمُوِّه، وأن أكون على اتفاق معه في خدمة الأوطان، لأن هذا مذهبي، وهو قوة لا يُسْتَهان بها، غير أن مَنْ حوله يفسدون دائمًا العالم، لا يدعون أحدًا يُخْلِصُ لبلاده.

فقال مبعوث الخديوي: الغَرَض خدمة العرش، وجاء جواب سعد: مذهبي خدمة بلادي.

ولم ييأس الخديوي فأرسل مبعوثًا آخر هو عثمان باشا عبد الحميد العبادي، وقال إنه يريد أن يكون واسطة لإرجاع المياه إلى مجاريها بين سعد والخديوي، وأن يجتمع سرًّا مع حاكم البلاد، وجاء رَدُّ سعد الذي لم يختلف عن رَدِّه السابق: إني خادم الأمة، وما دامت مصلحة الخديوي تتفق مع مصلحة البلاد فأنا خادمُه، ولقد أفسدَ الخبثاء بيننا، ولكنه سيعلم خبث طوياتهم، والحق لا بُدَّ يعلو، ولقد دافعتُ عن حق الخديوي بما لم يتصوَّر وخذلتُ باطله، ولا أريد أن أجتمع معه سرًّا؛ لأنَّ ذلك لا يليق بكرامتي، وإن شاء فإني أتشرف بها جدًّا حسب ما يليق بمقام وزير.

ولم يتوقف مبعوثو الخديوي إلى سعد، فقد أرسل إليه صاحب جريدة المؤيد «السيد أفندي كامل» رئيس التحرير يعرض عليه تكوين حزب يكون تابعًا للخديوي، ولكن سعد رفض كل الإغراءات مُفَضِّلاً أن يكون حُرًّا، متحررًا من كل قيد إلا خدمة بلاده وعدم الارتباط بأي طرف من الطرفين (سلطة الخديوي وسلطة الاحتلال).

وكما فكر الخديوي في استمالة «سعد» إليه، فكَّر الإنجليز في إبعاده لقناعتهم أن سعد لا يمكن استمالته، بعد أن جَرَّبُوهُ في الوزارة، ويقول سعدٌ في «مذكراته» إن «كتشنر»- المعتمد البريطاني- أراد تعيينه بوظيفة في إدارة قناة السويس؛ إبعادًا له من مصر؛ خشية الضجة التي تثور حولي».

بل إنَّ حسين رشدي- صديق سعد ورئيس الوزراء فيما بعد- قد صارحَ سعد، بحوارٍ دار بينه وبين «كتشنر» أبْدَى فيه مخاوفه من وجود سعد بالجمعية التشريعية بوصفه من المعارضين الذين سيعملون على هدم أعماله.

ولذلك لم يكن غريبًا أن تجتمع سلطة الاحتلال وسلطة الخديوي على الحيلولة بين سعد ورئاسة الجمعية التشريعية، بل إنه عندما انتُخِبَ وَكيلاً عملت الحكومة ألاَّ يحلَّ محلَّ الرئيس تحت أيٍّ ظرف من الظروف، وخاضتْ معركة غير مفهومة لكي تضع شروطًا تمنع سعد من رئاسة الجمعية في الحاضر أو في المستقبل، ولم يكتب للجمعية التشريعية أن تستمرّ، فبعد دور انعقادها الأول- الذي لم يستمر إلا حوالي خمسة شهور- قامت الحرب الأولى، وأُعلنت الحماية على مصر، وظَلَّتْ المراسيمُ تصدر بالتأجيل حتى نهاية الحرب ، وكان على مصر أن تدخل دورًا جديدًا في نضالها .

***

كانت كثيرٌ من العقول المصرية تنتظر انتهاء الحرب لكي يتقرَّر مصير مصر، فقد تمسَّكَتْ إنجلترا باحتلال مصر بعد خروجها من الحرب منتصرة. وقد تنَبَّأ سعد زغلول- في مذكراته قبل نهاية الحرب- بأن مصر لن تحصل على استقلالها، وفكر بعض المصريين في تشكيل وفد مصري للسفر إلى باريس لعرض قضية استقلال مصر على مؤتمر السلام هناك. وقد رأى سعدٌ أن هذه هي الفرصة المناسبة لعَرْض مَطَالب مصر، ويُلاحظ أن كل من فكَّرُوا في تشكيل مِثْلِ هذا الوفد قد أجْمَعُوا- دون أن يكون هناك اتصال بينهم- على أن يضموا إليهم سعد زغلول، فقد أجمع الجميع على مكانته، وانتهى الأمر بتشكيل وفد مصري واحد يُعَبِّر عن كل طوائف الأمة مسلميها ومسيحييها، كما يعبر عن كل أحزابها القائمة آنذاك، وأجمع كل

الأعضاء على اختيار سعد رئيسًا، وتم الاتفاق على مقابلة المعتمد البريطاني «سير ونجت».

ذهب سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد العزيز فهمي- إلى دار الحماية البريطانية يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، واستقبلهم عميد الاحتلال في الساعة الحادية عشرة صباحًا.

* * *

بدأ «سير ونجت» حديثه معهم بقوله:

إنَّ الصُّلْح اقترب موعده وإن العالم يُفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمنًا طويلاً، وإنَّ مصر سينالُهَا خيرٌ كثيرٌ، وإنَّ الله مع الصابرين، وإن المصريين هم أقل الأمم تألُّمًا من أضرار الحرب، وإنهم مع ذلك استفادوا منها أموالاً طائلة، وإنَّ عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العُظمى التي كانت سببًا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم.

فأجابه سعد: ما تكون إنجلترا فعلته خيرًا لمصر، فإن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر. وإن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره، وأظن أنه لا مَحَلَّ لدوام الأحكام العُرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، والناس ينتظرون- بفروغ صبر- زوال هذه المراقبة ليُنَفِّسوا عن أنفسهم ويُخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين.

فقال سير ونجت: حَقًّا، إنني مَيَّال لإزالة المراقبة المذكورة، وإنني تخابرت فعلاً مع القائد العام للجيوش البريطانية في هذا الصدد، ولما كانت هذه المسألة عسكرية، فإنه بعد إتمام المخابرة والاتفاق مع القائد سأكتب للحكومة البريطانية، وآمل للوصول إلى ما يُرضي.

يجب على المصريين أن يطمئنُّوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها، ولن يكون الأمر إلا خيرًا.

فقال سعد: إن الهدنة قد عُقِدَتْ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده إنجلترا لهم.

فقال ونجت: يجب ألا تتعجَّلوا، وأن تكونوا متبصِّرين في سلوككم، فإن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.

فقال سعد: إن هذه العبارة مُبْهَمَةُ المعنى ولا أفهم المراد منها.

فقال ونجت: أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأيٌ عام بعيدُ النظر.

فقال سعد: لا أستطيع الموافقة على ذلك، فإني إنْ وافقتُ أنكرتُ صفتي، فإني مُنتخَبٌ من الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة، وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابي، وكذلك كان الأمر مع زميلي علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك.

فقال وينجت: قبل الحرب كثيرًا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطني، وكان ذلك بلا تعقُّل ولا رَوِيَّة، فأضرَّت مصر ولم تنفعها، فما هي أغراض المصريين؟

فقال علي شعراوي: إننا نريد أن نكون أصدقاءً للإنجليز صداقة الحرِّ للحُرِّ لا العبد للحر.

فقال ونجت: إذن أنتم تطلبون الاستقلال.

فقال سعدٌ: ونحن أهلٌ له، وماذا ينقصُنا حتى يكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة؟

فقال «ونجت»: ولكن الطفل إذا أُعْطِيَ من الغذاء أزيد مما يلزم تُخِمَ.

فقال عبد العزيز فهمي: نحن نطلب الاستقلال التامَّ، وقد وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطني أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يُفِدْ، فأقول لجنابكم إن الحزب الوطني كان يطلب الاستقلال، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما كان فيها ما يُؤخذ علينا، وذلك راجعٌ إلى طبيعة الشبان في كل جهة، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطني في تنفيذ مبدئه الأساسي- الذي هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام- قام جماعة من الشيوخ الذين لا يُظن فيهم التطرف في الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة «الجريدة» وكان مقصدهم هم أيضًا الاستقلال التام، وطريقتهم أخَفُّ في الْحِدَّة من طريقة الحزب الوطني، وذلك معروف عند الجميع، والغَرَضُ منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض، ونحن- في طلَبِنَا الاستقلال التامَّ- لسنا مُبالغين فيه، فإن أُمتنا أرقى من البلغار والصِّرْب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديمًا وحديثًا.

وقال وينجت: ولكن نسبة الأميين في مصر كبيرة، لا كما في البلاد التي ذكرتها، إلا الجبل الأسود والألبان، على ما أظن.

فقال عبد العزيز فهمي: إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم، فإن لمصر تاريخًا قديمًا باهرًا وسوابق في الاستقلال التام، وهي قائمة بذاتها، وسكانها عنصرٌ واحد ذُو لغة واحدة، وهم كثيرو العدد وبلادُهم غنية، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة في مصر، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين فهذه مسألةٌ لا دخل لها في الاستقلال كما قدَّمْتُ، لأنَّ الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفرادٌ قلائل، فإني أعرف أن لإنجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها، فأرباب الحكومة - وهم أفرادٌ قلائل - هم الذين يقودونها، وهي تتبعُهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال؛ لشدَّة ثقَتِهَا بهم وتسليمِهَا لهم، ولذلك فمجلسُ نُوَّابِهَا ليس كلُّ أفْرَادِهِم العاملين، وإنما العاملُ منهم فئة قليلة، فبلاد مصر يكفي أن يكون فيها ألفُ متعلِّم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تامًّا، ونحن عندنا كثير من المتعلِّمين، بدليل أن أُولِي الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين، أما من جهة تشبيهنا بالطفل يُتْخَم إذا غُذِّيَ بأزيد من اللازم فاسمحوا لي أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه، بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيتُ له من نطس الأطباء (أمهر الأطباء) استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه، بل هو نفسه الذي يُحسّ بألم الداء ويُرشِد إليه، فالمصري وحده هو الذي

يشعر بما ينقُصه من أنواع المعارف وما يُفيده في الأشغال العمومية وفي القضاء وغير ذلك، فالاستقلال التام ضرورة لرُقِينا.

فقال «ونجت»: أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير نفسها؟

فقال عبد العزيز فهمي: إنَّ معرفة ذلك راجعةٌ للمستقبل، ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب- وهي دون مصر بمراحل- أخذت استقلالها، فمصر أجدر بذلك.

فقال ونجت: قد كانت مصر عبدًا لتركيا، أفتكون أحَطَّ منها لو كانت عبدًا لإنجلترا؟

فقال «علي شعراوي»: قد أكون عبدًا لرجل من الجُعليين، وقد أكون عبدًا للسير ونجت- الذي لا مناسبة بينه وبين الرجل الجُعلي- ومع ذلك لا تسُرُّني كلتا الحالتين، لأن العبودية لا أرضاها ولا تُحِبُّ نفسي أن تبقى تحت ذلها، ونحن- كما قدمتُ- نريد أن نكون أصدقاء لإنجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد.

فقال «ونجت»: ولكن مركز مصر- حربيًّا وجغرافيًّا- يجعلُها عُرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها، وقد تكون غير إنجلترا.

فقال سعد زغلول: متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطيها ضمانةً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا، فنعطيها ضمانة في طريقها للهند، وهي قناة السويس بأن نجعل لها- دون غيرها- حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نُحالِفُها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه من المحالفة والجنود.

وقال علي شعراوي: يبقَى أمرٌ آخَر عند هذا الحد، وهو حقوق

أرباب الديون من الأجانب، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي.

وقال سعد زغلول: نحن نعترف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعُها حُرِّية، وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرتها في مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر.

وإنـا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك شخصًا لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في إنجلترا، ولا نلتجئ هنا لسواك، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية، ونطلب منك بصفتك عارفًا لمصر مطلعًا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب.

فقال ونجت: قد سمعتُ أقوالَكُمْ، وإني أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حِبِّيَّـة، فإني لا أعرف شيئًا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد، وعلى كلٍّ فإني شاكر زيارتكم وأحِبُّ لكم الخير.

* * *

وقد استمرت المقابلة لمدة ساعة بين زعماء الوفد المصري والمندوب السامي، ثم قابلوا بعدها حسين رشدي- رئيس الـوزراء ووزير الداخلية- الذي كان يُؤيد مسعاهم، ويبدأ تنفيذ ما سبق اتفاقهم عليه، وهو سفر وفدين: أحدهما رسمي يترأسه حسين رشدي، والآخر شعبي برئاسة سعد زغلول، يساند كل منهما مسعى الآخر،

ويوافق السلطان فؤاد، عَلَى سفر رئيس الوزراء وعدلي يكن- وزير المعارف العمومية- إلى لندن لبحث مستقبل مصر السياسي مع الحكومة البريطانية.

وفي نفس اليوم يُبْدِي المندوبُ السامي لرئيس الوزراء المصري دهشته من أنَّ سعد وزميليه يتحدَّثون عن أمر أُمَّة بأسْرها دون أن يكون لهم صفة التحدث باسمها، فيؤكد رئيس الوزراء تمتعهم بهذه الصفة لأن سعد زغلول هو الوكيل الْمُنتَخَب للجمعية التشريعية- الهيئة التي تمثل الأُمة المصرية من الناحية النظامية- وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي عُضْوَانِ فيها.

* * *

ويتفق سعد زغلول مع زملائه على تأليف هيئة تُسَمَّى «الوفد المصري»؛ للمطالبة باستقلال مصر، على أن تحصل على توكيلات من الأمة تخوِّلها صفة التحدث باسمها، للرَّدِّ على الزعم البريطاني بافتقارهم لهذه الصفة.

ويتألَّفُ «الوفد المصري» فعلاً في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، برئاسة سعد زغلول وعُضوية كلٍّ من: على شعراوي، عبد العزيز فهمي، عبد اللطيف المكباتي، محمد علي علوبة، محمد محمود، أحمد لطفي السيد.

وهكذا كان يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يومًا للجهاد الوطني، ولكن الصحف المصرية التي كانت ترزح تحت الأحكام العرفية والرقابة العسكرية المشددة لم تستطع أن تنشر شيئًا عن مقابلة الزعماء الثلاثة

لـمُمَثِل الاحتلال، وتأليف «الوفد المصري» فيتناقل الناس الأخبار والأحاديث عن تأليفه ونشاطه همسًا في العاصمة والإسكندرية.

ويصدق الأعضاء على قانون يوم ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، والذي ينص على أن مهمته «السعي بالطرق السلمية المشروعة حينما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تامًا».

ويضع الوفد صيغة توكيل يوقعه أكبر عدد من أفراد الأمة، لا يخرج في مضمونه على قانون «الوفد المصري» المشار إليه.

وتضيِّق سلطاتُ الاحتلال الخناقَ على حركة جمع التوكيلات التي انتشرت واتسعت بصورة شملتْ أنحاءَ مصر كلها.

ورَدَّت سلطاتُ الاحتلال بتأجيل سفر رئيس الوزراء ووزير المعارف إلى لندن- إلى ما بعد مؤتمر الصلح، فقدَّما استقالتيهما.

في الوقت الذي مُنِعَ فيه سفر «الوفد المصري» لمخاطبة رؤساء دول وحكومات العالم، عادت السلطاتُ البريطانية فوافقت على سفر حسين رشدي، وعدلي يكن، إلى لندن، وحدهما، ولكنهما اشترطا- لسحب استقالتيهما- السماح بالسفر لكل المصريين، فرفضت الحكومة البريطانية، وقبل السلطان استقالة الوزارة، وكتب الوفدُ إلى السلطان معاتبًا على قبول استقالة الوزارة الوطنية المؤيدة للوفد، كما كتب إلى مُمَثِّلي الدول الأجنبية بمصر محتجًا على السياسة البريطانية.

* * *

واستدعَى نائبُ القوات البريطانية، سعدَ زغلول وأعضاء الوفد المصري لإنذارهم بالكَفِّ عن نشاطهم، ولكنْ أمام إصرارهم، اتَّخَذَتْ سُلطاتُ الاحتلال قرارًا باعتقال: سعد زغلول، ومحمد محمود، وحمد الباسل، وإسماعيل صدقي، وقامَتْ بنفيهم إلى مالطة.

وقعت هذه الأحداثُ يوم ٨ مارس ١٩١٩، وفي صباح اليوم التالي (٩ مارس) كان سعدٌ وصحبه في طريقهم إلى المنفى، ورغم تشديد الرقابة على الصُّحف، وحَظْر نشر خبر النفي، إلا أنَّ الخبر سَرَى بين أعضاء الوفد وأصدقائه وموظفيه، وعَرَفَهُ طلبة المدارس العليا الذين بدأت بهم الثورة مُنطلقة بطلبة مدرسة الحقوق الذين أعلنوا إضرابهم عن الدراسة أمام المسئولين البريطانيين وأكدوا: «لا ندرس القانون في بلد يُداس فيه القانون»، وخَرَجُوا في مظاهرة امتدَّت إلى بقية المدارس، واتسع نطاقُ الثورة ليشمل مصر كلها، وتعَطَّلَتْ قطاراتُ السكك الحديدية، وتعَطَّلَ التِّرَام، وينسجم الوطن كله في حركة يقظة شاملة، تفشل سلطات الاحتلال بإخمادها بالعنف رغم سقوط عشرات الشهداء والجرحى في كل مكان، ولم تجد سلطات الاحتلال بُدًّا من مهادنة الثورة، فسمحَتْ بعودة سعد وصَحْبِهِ من المنفى للمشاركة في مؤتمر الصُّلح بباريس، ولكنْ بعد أن كانت قد انتزعت من الرئيس الأمريكي «ولسن» اعترافه بالحماية على مصر، وهو صاحب مبادئ الحرية وتقرير المصير، الذي استبشرت به مصر كما استبشرت به كل الشعوب، ووَصَلَ الوفدُ المصري وقد سُدت أمامه أبوابُ مؤتمر الصلح، فواصَلَ نضاله في أوربا والدعاية للقضية المصرية هناك، وفي هذه الأثناء أرسلت إنجلترا إلى مصر «لجنة ملنر»

لتنتزع اعترافا مصريًّا بالحماية الإنجليزية، ولكن مصر كلها قاطعت اللجنة التي فشلت فشلاً ذَريعًا، واضطرت إلى دعوة الوفد المصري برئاسة سعد، إلى لندن للتفاوض، وتحاول بريطانيا إمضاء معاهدة مع مصر في ظل الحماية البريطانية، وهو ما يرفضه سعد زغلول، حتى إنَّ الصحف البريطانية هاجمت سعد بسبب تشدده، ونصحت صحيفة «التايمز» سعد زغلول أن يتعقَّل في مطالباته وأن يدرك أن وقت «لجنة ملنر» وصبرها لهما حدود.

ولكن سعد زغلول ظل مُصِرًّا على مطالب مصر القومية في الحرية والاستقلال فقطع المفاوضات، ليعود إلى مصر التي تستقبله كالأبطال لعدم تفريطه في حقوقها.

* * *

بدأت حكومة عَدْلِي جولةً أخرى من المفاوضات- فيما عرف بمفاوضات: (عدلي- كيرزون)- ولكنها فشلت أيضًا، وقدَّمَت الحكومة استقالتها، ووقف كل المصريين- معتدلين ومُتطرفين- ضدَّ السياسة البريطانية التي فكَّرَتْ في مصير سعد زغلول، الذي استمرَّ عقبة أمام نجاح السلطة في القضاء على ما أسمته بالاضطرابات التي يسببها سعد وأنصاره، الذين تصدوا للسياسة البريطانية وناشدوا كل مرشح للوزارة أن يرفضها، حتى «نترك الإنجليز يخنقون حريتنا بغير واسطتنا، ومن غير أن نقدم لهم الحبال التي يخنقوننا بها».

ولإسكات صوت الوطنية المصرية حَرَّمَت السلطة البريطانية على القادة الوطنيين ممارسة العمل السياسي، واعتقلت سعد زغلول ومعه بعض قادة الوفد، ونفَتْهُم إلى سيشل، وظلت قضية تأليف الوزارة

تدور في دائرة مفرغة خاصةً بعد إعادة نفي سعد واندلاع الثورة من جديد، فحاول الإنجليز إغراء سعد، ووعدوه بالإفراج عنه ليعود إلى مصر مَلكًا عليها، ولكن سعد زغلول لم يتردد في الرفض، وقال: «إنَني أُفَضِّل أن أكون فردًا من الأفراد في أُمة مستقلة على أن أكون ملكًا لبلادٍ مُسْتَعْبَدَة في ظل حماية أجنبية».

واضطرت السلطات البريطانية إلى بعض التنازل، فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذي يعترف باستقلال مصر، وهو- وإن كان استقلالاً ناقصًا في ظل الشروط التي وضعتها بريطانيا- إلا أنه كان خطوة في سبيل الاستقلال، فقد أصبح لمصر ملك، ودستور، وحكومة دستورية، وبرلمان، ومُمَثِّلون لمصر في الخارج.

* * *

وأُفْرِجَ عن سعد زغلول ليفوز بالأغلبية في انتخابات مَكَّنَتْهُ من أنْ يكون أول رئيس حكومة دستورية شعبية منتخبة في تاريخ مصر كلها.

بدأت الوزارةُ عهدَها بإصرارها على حَقِّها الدستوري بتعيين الشيوخ المُعَيَّنين، وهو حق كان يُنَازِع فيه الملك، ولكنَّ سعد تمسَّكَ بحق وزارته، واستطاع أن يتغلَّب على سلطة القصر، بعد أن قدَّم استقالته ليعود مُحققًا.

ثم جاء اصطدام حكومة سعد بالإنجليز، حين تمسك بالسودان قائلاً: «من الْـمُحَال تَـرْكُ السودان غنيمة باردة للإنجليز».



وأعلنت الحكومةُ البريطانية أنها لن تترك السودان، فاستقال سعد؛ احتجاجًا؛ ليعود تحت الضغط الشعبي، لتفهم السلطات البريطانية أن الهدف الحقيقي من استقالة « سعد « هو أن يعود إلى الحكم بعد أن حقق هدفه بإبلاغ الجانب البريطاني رسالة مضمونها «أن الأُمة كلها وراء سعد»، وتجري جولة مفاوضات جديدة عُرفت باسم: مفاوضات (سعد- ماكدونالد)، والتي فشلَتْ هي الأخرى، فَتدخَّلَ الملك فؤاد ليُبدي رغبته في التعاون مع السلطات البريطانية، في ظلِّ توتر علاقة الملك بحكومة سعد زغلول التي تُقدِّم استقالتها، فتندلع مظاهراتٌ في شوارع القاهرة تهتف: «سعد أو الثورة»، ويضطر الملك إلى الانحناء حتى تمر العاصفة، فيرفض استقالة سعد، وفي نفس الوقت الذي كانت السلطات البريطانية تتحين الفرصة لتحدي الحكومة المصرية، وجاءت الفرصة باغتيال السِّردار «لي ستاك باشا» وما ترتَّبَ عليها من التخلص من الوزارة «الزغلولية»، مما عَبَّرَ عنه أحد الكتاب البريطانيين بأن «الأقدار قد أرسلت جُثة السردار كَحَلٍّ لموقف لم يَعُدْ محتملاً»، فقد تقدَّم المندوب السامي البريطاني في مظاهرة عسكرية بإنذار إلى رئيس الوزراء حمل كل المهانة مما كان لا يُمكن أن تقبله حكومةٌ ذاتُ كرامة أو حكومة حريصة على الاستقلال الوطني، ناهيك بحكومة يرأسها سعد.

* * *

وتشكَّلَتْ حكومة زيوار باشا، التي قامت بحلِّ البرلمان الوفدي وأجرت انتخابات جديدة، وبعد أن ألقى زيوار خُطبة العرش جرت انتخاباتُ رئيس المجلس الجديد ووَكيليْه، وفي هذا الوقت- فقط-

عرف الجميعُ أن الأغلبية المطلقة في المجلس الجديد لازالت للوفد وسعد زغلول، فقد فاز سعد بمنصب رئيس المجلس، على « ثروت» باشا مرشح الحكومة والقصر بـ١٢٣ صوتًا مُقَابِل ٨٥، كما فاز المرشحان الوفديان بمنصب الوكيلين، على مرشَّحَي الحكومة بأغلبية كبيرة أيضًا. ولا شَكَّ أن هذه النتيجة قد نزلت نزول الصاعقة على رُءوس رجال الحكومة وأحزابهم، فوافَقَ الملكُ على طلب رئيس الحكومة بحلٍّ المجلس في نفس يوم افتتاحه.

وتَنَادَى الوطنيون بالدَّعوة إلى مؤتمر وطني، ضم (الوفد والأحرار والوطني) الذين قرَّروا إعادة الحياة النيابية، وذلك بالدعوة إلى انعقاد البرلمان المُنْحَلّ، وقد اجتمع البرلمان الذي حَلَّتْه الوزارة، بمجلسيه تحت رئاسة سعد زغلول في فندق «الكونتيننتال»، في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، حيث وافق مجلس النوّاب بالإجماع على عدم الثقة بالوزارة الحاضرة، وتقَرَّرَ تشكيلُ وفد من المجلسين لرفع القرار إلى الملك، وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها الائتلاف الوطني، وحيل بين سعد وتأليف الوزارة مرة أخرى، حيث استعرضت بريطانيا قوتها. ولما كان الزعيم المصريُّ قد فَهِمَ الرسالة الموجَّهة إليه من استعراض القوة وتحرُّك إحدى البوارج البريطانية إلى ميناء الإسكندرية، ولما كان سعد عازفًا عن إدخال بلاده في تعقيدات جديدة مع دولة الاحتلال- قرر أن يَعْدِل عن نيته في تأليف الوزارةً الجديدة، رغم حصوله على الأغلبية، واكتفى برئاسة البرلمان.

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والأزمات المُصطنَعة، فقد اتَّسَعَ المجالُ أمام البرلمان لأعمالٍ شَتَّى ومقترحاتٍ صالحة،

كإلغاء السُّخرة، وتعميم التعاون بين الفلاحين، وفتح الطرق، ودرس مشكلة العمال، وما إلى ذلك من مطالب الإصلاح الاجتماعية.

ولم يُمهل القدر سعد لاستكمال مسيرة الإصلاحات التي اعتزمها في ظلّ ظروف صعبة، خاصةً بعد أن اتسعَتْ آفاقُ الآمال في خدمة البلاد، ثَقُل المرض عَلَى سعد، وتُوفِيَ في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧، فكان لوفاته رنة حزن عميق شَملَ قلوبَ المصريين؛ حُزنًا على رجُلٍ وَحَّدَ الصفوف وقاد ثورة وانتهَجَ خُطَّةً للإصلاح، وإن كان قد ماتَ فقد ترَكَ سيرةً عطرةً كنموذجٍ لرجلٍ أَحَبَّ بلادَهُ وأَخْلَصَ لها، فبادَلَتْهُ حُبًّا بحب وإخلاصًا بإخلاص، ووضعته في موضع «النن» من «عين» قلبها.

سعد مُحاميًا وقاضيًا

استعان الإمام محمد عبده بتلميذه في الأزهر سعد زغلول، لتحرير صحيفة «الوقائع المصرية» الحكومية، فَعَيَّنَهُ مسئولاً عن تحرير القسم الأدبي بها في ٥ أكتوبر ١٨٨٠ بمرتب شهري ثمانية جنيهات.

ولقد كان اشتغال سعد بالوقائع المصرية مرحلة ذات شأن عظيم في تاريخ حياته كله- كما يرى العقاد- لأن العمل فيها لم يقتصر على تصحيح العبارات وكتابة المقالات الأدبية، بل تناوَلَ نقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها، فتفتَّحَتْ أمام سَعْدٍ أبوابُ الدفاع القانوني والدراسة القانونية، وأبواب الدفاع السياسي والأعمال السياسية، مِمَّا سينعكس على شخصيته بعد ذلك طَوَالَ حياته، وحين ظهرت كَفاءتُه القانونية انتقل إلى وظيفة مُعَاونٍ بوزارة الداخلية، ثم انتقل إلى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة في ديسمبر ١٨٨٢، وهي أشبه بوظيفة القاضي، إذْ كان من خصائصه أن يصدر الأحكام في كثير من المواد الجزئية.

* * *

وقامت الثورةُ العُرابية واشترك سعدٌ فيها، كما اشترك فيها أساتذته وبعض زملائه، واعْـتُقِلَ ضِمنَ مَنْ اعتقلوا، وخَسِرَ وظيفته، وبات موضع شُبهة من حُكام البلاد والْمحتلِّين، أعداء العرابيين، وحاول العودةَ إلى وظيفته أو وظيفة غيرها في الحكومة، وكان عليه أن يدفع

الثمن من التزلُّف إلى العهد الجديد والتنكر لمواقفه وأساتذته وزملائه في ثورة عرابي، فأبَتْ نفسُه أن تلبس ثوبًا غير ثوبها، وأن تبيع قناعاتها من أجل وظيفة، ولهذا فضل سَعْدٌ أن يعمل عملاً حُرًّا، فلم يجد غير «المحاماة»، التي كانتْ مهنة مُحتَقَرةٌ في ذلك الوقت، ولنترك لسعدٍ أنْ يتحدَّث بنفسه عن تلك المرحلة الصعبة من حياته المتعثرة والتي صارت فيما بعد مفخرة له يتباهى بها إلى درجة تقديمها على خدمته للقضية الوطنية.

قال سعدٌ أمام المحتفلين به في نقابة المحامين يوم ١٥ ابريل، اى بعد عودته من النفي بعشرة أيام ١٩١٩:

«لا يصح لي مطلقًا أن أفتخر بأي عمل من الأعمال في القضية المصرية، لأني ما كنت أعمل فيها وحدي، بل بمشاركة زملائي، وأعترف لكم علنًا بأني لم أكن العامل الأكبر فيها، بل كنت العامل الأخير.

لا أُباهي بهذا الفضل لأن حصتي فيه تافهة، ولكن الذي أُباهي به- وأستسمحكم أن أقول بأني أفتخر به كل الافتخار- هو دخولي في صناعة المحاماة.

نعم، أفتخر بهذا افتخارًا كبيرًا، ولا ينبغي أن يُنْسَبَ لي أنانية في هذا الافتخار، لأني أعرف كيف كان الدخول في مثل هذه الصناعة صعبًا جدًّا.

دخَلْتُ المحاماة أيام كان الدخول فيها ليس شرفًا كما هو الآن، بل مُلَوِّث لمن دخل فيها، لم تكن المحاماةُ شريفةً في بلادنا، كما هي

شريفة في ذاتها، بل أُسيء استعمالُها، إلى حَدٍّ أنْ كان اسمُ المحامي مُساويًا لاِسْمِ المُزَوِّر. نعم، كان هذا هو شأن المحامي، وكان لا يستطيع أن يُنسَب لأي بيت من البيوت العالية، كان الصدقُ غير معروف فيمن يشتغلون بهذه المهنة، ومع ذلك أقدمتُ على هذه الصناعة، مع أنها كانت مخالفة في ذلك الوقت للذِّمة وللشرف، وكان المحامي لا يُقْصَد لعلمه بل لتزويره.

فالإقدامُ على الدخول في هذه الصناعة، في الظروف التي شرحتها، يُعَدُّ شجاعةً وإقدامًا، وقد دفعَني إلى الاشتغال بها اعتقادي أنها صناعةٌ شريفة، لها صفات جميلة جدًّا، لأنها تساعد العدالةَ في توزيعها، فيجب رفع شأنها.

دخلتُ في هذه الصناعة، وتحمّلتُ ما تحملت، ولم يكن هناك نقابة تدافع عن حقوقها، بل كانت المُحَاماةُ تحت الأحكام العُرفية حقيقةً، وكان يكفي أن يغضب رئيس محكمة على «وكيل» فيحرمه من صناعته.

وأذكر يومًا ما كنت أترافع فيه أمام محكمة بنها، فطلب وكيل النيابة تأجيل القضية لاستيفاء بعض الإجراءات، فقلت: لا يجب تأخير الدعوى، لأنه لا يصح إطالة سجن المُتَّهمين.

فقال الرئيس: اسحب كلامك، فإن المحكمة لا يجب عليها شيء.

ولم يكن في ذلك الوقت نقابة يُرجَع إليها، ولكن شدة جرأتي دفعتني إلى أن أقول له: إني لا أسحب كلمة أعتبرها حقًّا، فتداول مع زملائك وقرِّروا رفض طلبي أو عدم رفضه.

قُلتْ هذا وأنا مُتَخوِّفٌ أن يجر إلى حرماني من صناعة المحاماة، ولكن قدّر القدَرُ أن يكون بين القضاة قاضٍ كان صديقًا لنا أخيرًا، وهو المرحوم علي بك فخري، فعفوا عني.

نعم، لم تكن المحاماة شريفة في ذلك الوقت، كما هي شريفة في ذاتها، وكان المحامون مشهورين بمهاراتهم في أن يشتموا بعضهم بعضًا.

وقد أصابني في أول مرافعة لي أمام محكمة الاستئناف، أن زميلي كان رجلاً «قديمًا» وكنتُ صغير السن، إذ كان عمري ٢٢ سنة، وكان مستأنفاً، فأخذ يطعن عَليّ بدون أن يعرفني أو أعرفه، ونسب إليّ أني كنت كنت مُحاميًا قديمًا، وما كنتُ كذلك، وبعد ذلك أُلهمتُ القول بأن (كلام زميلي ينحسر - بعد حذف المطاعن - في كذا وكذا).

وما جَارَيْتُه في شتائمه، وجريتُ على هذا الأسلوب، وجرَى عليه آخرون.

أقول لكم هذا لأدل حضراتكم على أن صناعة المُحاماة لم تكن شريفة، وكان الدخول فيها يحتاج إلى إقدام وشجاعة وتضحية.

والمتشرف بمخاطبتكم تحمَّل هذه التضحية، وهو يستحق أن يفتخر بها، ولقد جاهدتُ حتى علا شأن المحاماة وأصبح فيها من هم صادقون وأصحاب ذمة وشرف، ولكنْ قبل هذا الدور كان لا ينبغي لقاضٍ أنْ يُجالسَ مُحاميًا.

ولقد صدر منشور من النائب العمومي بمنع اختلاط المحامين بالقضاة!.

ولكن هذه الصعوبات ذُلِّلَت، حتى صار القاضي يرى من شرفه أن يخالط المحامي ويعاشره، ويسلك معه كل مسلك.

ثم كان من هذا السير، أن قضاة أُنتُخبوا من المحامين، وكنت أول إنسان في المحاماة أُنتُخِبَ قاضياً، وإني أفتخر بهذا.

ثم حدث أني اشتركتُ في تأسيس نقابتكم التي هي الآن الملجأ لكم والحامية لحقوقكم».

* * *

لقد عَمِلَ سعدٌ بالمحاماة بعد أن أُوصِدَت الأبواب في وجهِه، أو كما يقول في حفل احتفال زملائه به يوم تولَّى القضاء ١٨٩٢: «بل إني رجوتُ من توسَّمْتُ فيه الخير أن يُساعدني لنيل وظيفة، فأعْرَضَ- جَهْلاً منه- عني ونأى بجانبه، فكبُرَ الأمر عِندي، وازددتُ ميلاً إلى الاشتغال بحرفة المحاماة، وقُلتُ لنفسي: علام تتحمل يا سعدُ منَّة جهول؟ وما ضَرَّكَ أن تكون مستقيمًا بين مُفسدين؟ بل ما ضَرَّكَ أن تكون وردة بين الأشواك؟

فهان عليّ إذ ذاك أن أحترف حرفة لم يكن فيها مناضل عن حق لوجه الحق.

إنني اشتغلتُ بالمحاماة متنكرًا عن أهلي وأصحابي، وكلما سألني سائل: هل صِرْتَ مُحامياً؟ قلت: معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين.

وجُملةُ القول أني أجتهد أن لا يعرفني إلا أربابُ القضايا، وإن كنتُ أجهل ماذا تكون العاقبة، وقُدِّرَ لي أني حُبِستَ في أول اشتغالي بهذه

الحرفة ظُلمًا وعُدوانًا كما تعلمون، وبعد أن انقضتْ مُدَّةُ سجني، عُدْتُ إلى مُزاولة هذه الصناعة، لا أبغي بها غير الحق مطلبًا، وكنتُ أحب أبدًا أن يحترمني القاضي، فأحذر كل ما يؤدي إلى غير ذلك، ولعل سعادة الرئيس [يقصد رئيس المحكمة الذي حضر احتفاءً به] يذكر ما كان بين أعضاء لجنة الامتحان التي طلبتني، وبيني حين سألتني: ما هي واجبات الْـمُحامي؟ كان جوابي: درس القضية جيدًا، والمدافعة عن الحق، واحترام القضاء.

تعلمون أنَّ الحق صعبُ الاكتشاف، وأن الحقيقة إذ تكون ضالة، تتشعب طُرُقُ نُشدانها على الباحث، ويعلم الله كم من ليالٍ مضت، لا لأني قليل الميسرة، ولكن لأن الحقيقة ضائعة، لا أجدها في طريق نُشداني لها، بين أُناس عُهِدْت إليهم أمانة، ولا من يؤديها منهم لأهلها.

كنتُ أرى القانون يُكرهُني على احترام القُضاة، وضميري يأبَى الامتثال لاحترام كثيرٍ منهم، فكنتُ أجمع بين الاحترام والتحقير، ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن، فاعجَبوا أيها الأفاضل من مُطيعٌ غير مُطِيع، ولا جُناح عليّ، لأن القوانين لا حُكم لها على السرائر والضمائر».

أقول: كنتُ أسأل من القاضي حقًّا، ومن النيابة واجبًا، فلا أجد هذا ولا ذاك. أمَّا الآن، فكلنا يعترف في سره وعلنه، بأن القضاء ارتقى، والحق عنه مسئول.

ومازلت يا إخواني أعُدُّ نفسي محاميًا عن الحقيقة التي أردنا المحاماة عنها جميعًا.

* * *

أما مسيرةُ سعد في مهنة المحاماة، فقد كان لجوؤه إلى الصلح وسيلة إلى إنهاء الخصومة، ولذلك لم يكن يضع مُقَدَّم أتعاب قضاياه في باب الإيرادات، بل يضعُها في باب الأمانات، حتى إذا تم الصلح أعادها لأصحابها، وكان يدعو المُحامين لأن يجعلوا الصلح سبيلاً حتى لو ضحوا بأتعابهم، يتناول هو بنفسه هذه الأمور في خطبته في ٥ فبراير ١٩٢٤ في حفل أقامته نقابة المُحامين لتكريم ثلاثة من المحامين الذين اختارهم سعد في أول وزارة دستورية رأسها في تاريخ مصر الحديث، وقال: «أذكر أني عندما كنت محاميًا- ولا أقول ذلك مفاخرة أو مباهاة، بل حكاية للواقع، يسمعها المحامون الذين هم أحدث مني سنًّا، ليروا رأيهم في اتباعه».

يأتي مُوَكِّلي مُريدًا الصلح لخشية خَصْمه من توكيلي عنه، فأرحِّب به وأسهِّل الأمر عليه، بل أَرُدُّ إليه مقدَّم الأتعاب التي قبضتها منه.

يجب عليكم أن تساعدوا على الصلح، ولو بِرَدِّ بعض الأتعاب إن لم يكن كلها، وعلى أيِّ حال، أرجو أن لا تكون قيمة الأتعاب مانعًا لكم من تحقيق الصلح والسلام.

إني ما كنتُ أُقيِّدُ مقدَّم الأتعاب في باب الإيرادات، بل في باب الأمانات، لأن في نفسي ضعف نفسي، حتى إذا أراد الموكل الصلح، أردُّ له الأتعاب وأقول له: هذه أمانتُكَ رُدَّتْ إليك.

فعليكم أن تتصرَّفوا في الأمر كما تشاءون، وقُوا أنفسكم من طمعكم كما ترون، وهذه نصيحة محامٍ قديم لمحامين محدثين.

وكان للسُّمعة الحسنة التي أشاعها سعد لمهنة المحاماة بسبب شخصيته وسلوكه، أثرُها في لجوء المتقاضين إليه هو بالذات لإرهاب الخصوم الذين يعلمون أنه طالما توَلَّى سعد قضية فلابد أن يخسرها الخصوم.

جاءه تاجر لا يحتاج في قضيته إلى محامٍ لأنه يمتلك وثيقة من الْمَدين تثبت حقه، وهو خمسة وثلاثون جنيهًا، ولكن التاجر صمَّم على توكيل سعد ودفع له مقدم أتعاب خمسة وعشرين جنيهًا، وتعهد بدفع مثلها بعد انتهاء القضية، وكسب القضية كما توقع سعد، ولكنَّ سعد عَجِبَ لأمرِه: كيف يدفع خمسين جنيهًا ليكسب خمسة وثلاثين جنيهًا مضمونة كل الضمان؟ فقال التاجر لسعد: إنني رجل كثير المعاملات وبين عملائي كثير من المماطلين، فإذا علموا أنك وكيلي استرحتُ من شُرور كثيرة، وخاف منِّي مَنْ يُماطل ويطمع في الزَّوَغَان أن يضطر- لا محالة- إلى سداد الدَّين ومعه مصاريف القضية ومصاريف المحامي، فأنا لا أبذُلُ الخمسين بَـذْلاً، ولكن أفتَدِي الألوف بهذه القضية.

وصمم «سعد» على أن يرد الأتعاب للرجل الذي قبلها بعد عناء طويل.

* * *

ولم يكن سعدٌ يتولَّى قضية إلا إذا وَثِقَ من عَدَالتها وأحقية صاحبها، ولم يكن أبدًا يقبل القضايا الملفَّقة أو المزوَّرة، مهما كانت الإغراءات،

بل إنه حدَّد لنفسه سقفًا لا يتخطاه، وهو مبلغ خمسمائة جنيه مهما كان حجمُ القضية وشأنها، ومهما كان صاحبها على قدرٍ من الغنى واليسار.

بل إن العَقَّاد ليَذْكُر أنه سمع من السيدة الجليلة «صفية زغلول» أن «سعدًا» كان قد نذَرَ في أوائل عَهْده بالمحاماة لئن تجاوَزَ دخله ستيَن جنيهًا في الشهر ليدافعَنَّ عن الفقراء الذين يقصدونه، مجانًا.

وظل يذكُر نَذْرَهُ للفقراء أيام المحاماة إلى ما بعد قيامه بالقضية المصرية، وقال لقرينته صفية: «الآن نُوَفِّي كُلَّ ما فاتَنا من دفاع عن المظلومين، فهذه قضية المصريين جميعًا، والغنيُّ منهم في طلب الاستقلال فقير».

* * *

وحينما أصبح سعدٌ وزيرًا للمعارف فتَحَ بابَ الانتساب إلى مدرسة الحقوق أمام الراغبين من الشباب في دراسة القانون.

* * *

وبعد ثماني أو تسْع سنوات من عمل سعد بالمحاماة، عُرضَتْ عليه وظيفة «نائب قاض» بمحكمة الاستئناف ١٨٩٢، فقَبِلَها على ضآلة مرتبها (خمسة وأربعين جنيهًا) بالقياس إلى أرباحه من المحاماة «التي لا تقل عن خمسمائة جنيه في الشهر».

وكان « سعدُ أوَّل محامٍ أسندت إليه وظيفة القضاء.

وقد قال المحامي إبراهيم الهلباوي- في حفل تكريم سعد بمناسبة انتقاله إلى سلك القضاء-: «كان قُدْوة وأستاذًا للمُشتغلين بصناعة المحاماة، بل كان أستاذ الكثيرين من القضاة، وهذه تقاريرُه الشرعية

والعقلية محفوظة لدينا، يرجع إليها كلُّ مَنْ اسْتَبْهَمَ عليهم أمرٌ قانوني، فلم يعد بعدُ من حاجة إلى بقائه بيننا، فقد أتم دروسه علينا، مِنْ حيث الصدق والاستقامة وطهارة الذمة، أو من حيث البلاغة والفصاحة، أو من حيث المسائل القانونية الدقيقة المعضلة، فليتَ شعري، لأيِّ شيء تتأسَّف على فراقه، وليس بنا من حاجة إليه، إلا ما يُطْلَبُ منه في دوره الجديد؟».

إن انتقاله اليوم إلى سلك القضاء، لا يحزننا، بل يملأ صدورنا فرحًا واغتباطا، إذ به تزول عنا بقية الوَصْمَة التي لم تبرأ حرفتنا مِمَّنْ عابها إلى الآن، فلو قال لنا قاضٍ مِن القُضاة بعد اليوم: «إن فيكم من لا يصلح لشيء؟ أجبناه: بلْ إن فينا من شَرَّف منصب القضاء.

ومن الغريب أنه لما عُرِضَ تعيينُ حضرة صديقنا المفضال سعد أفندي زغلول عضوًا في محكمة الاستئناف، قال قائل: إن حضرته- رغم ما أحرزه من الفضل وسعة الاطِّلاع في القوانين- ليس لديه شهادة (ليسانسيه)!

فلمَّا بلغ هذا القول سعادة الفاضل رئيس محكمة الاستئناف أجاب بأنه: إذا كان مُعْتَرَفًا بفَضْله وسعة اطلاعه في القانون، أفلا يكونُ اطِّلاعُه بدراسة الشريعة الإسلامية الغَرَّاء شفيعًا له وقائمًا له مقام شهادة (الليسانس).

* * *

وحينما أَبْدَى سعدٌ رأيًا في إحدى المسائل الفقهية، تعجَّب رئيس الجلسة الإنجليزي وقال: إن هذا الرأي لَحَقيقٌ بمن درسوا العلوم التشريعية وأحرزوا فيها الإجازات من أمثال فلان وفلان.

وقد أحس سعدٌ أن هذه العبارة فيها تصغيرٌ له واستطالة عليه بالشهادات بين زملائه، فكان جوابُه عليها ثلاث سنوات في دراسة الفرنسية والعلوم التشريعية، والحصول على شهادة الليسانس بدرجة متفوقة، أنجز سعدٌ ذلك وهو في نحو الأربعين، وهو قاض كثيرُ الأعمال، وزَوْجٌ حديثُ عهدٍ بالزواج، ولكنها الإرادة التي مكَّنته من أن يسُدَّ على نفسه بابًا للنقص كان البعض يراها فرصة لمعايرته به، فاستطاع أن يُخرس الألسنة بعمله وكفاءته.

* * *

قضى سعدٌ أربعة عشر عامًا وهو يعمل قاضيًا، أثبَتَ خلالها قدرته ومرجعيته، إذْ نجد أن مجلة الحقوق عدد ٢٢ أكتوبر ١٨٩٢، تنشر في العام الأول من حياة سعد القضائية تقول:

«إننا مدينون لحضرة الأصولي الفاضل سعد أفندي زغلول، قبل ارتقائه لمنصَّة قضائية الاستئناف في فصل القضايا الخلافية، ثم إننا نتخذ ذلك فرصة للثناء على حضرته ثناءً جميلاً في إتمام وظيفته المهمة الآن بكل ذمة».

وفي كتيب مترجم عن الفرنسية أصدره «فولاذيكن»، جاء فيه: «لقد كان سعدٌ مستشارًا نموذجيًّا، محيطًا بالأنزعة التي تُطرح عليه، وقد اشتهرت بعض أحكامه ومازالت تُروى حتى الآن مبادئ قضائية».

* * *

في إحدى القضايا داخَلَهُ الشك فأعاد التحقيق فيها، وانتهى منه إلى تبرئة خامس المتهمين وسادسهم وتغليظ العقاب على الأربعة بتأييد الأشغال الشاقة عليهم، ولما جاءت جلسة النطق بالحكم ألقى سعدٌ

بتعديل الحكم للأربعة، وتأييده للخامس والسادس، ومضى الخطأ غير ملحوظ، حتى إذا جاء يملي الأسباب على كاتب الجلسة اكتشف الخطأ، فأصر على عقد جلسة جديدة للنطق بالحكم الصحيح، مُعترفًا بخطئه غير مكابر ولا معاند.

وحين قُتِلَ شخص من عمال شركة أبي قير وأدانت محكمة الإسكندرية المتهم بقتله، الذي استأنف الحكم، فاشتمَّ سعد في القضية رائحة كريهة- كما كان يعبر- ورأى أن تعيد المحكمة التحقيق، فانتقلت بهيئتها كاملة إلى محل الواقعة حيث أجرت المعاينة، ثم رأى سعدٌ أنْ تقوم المرافعة في الإسكندرية نفسها، وتبيَّن الحق، فقد دُبِّرَ بلَيْلٍ، دَبَّرَهُ العُمدة بإيعاز من ذي نفوذ بتلك المنطقة؛ مكيدة لمنافس خرج على طاعته، فلتكن قاعة الدرس إذن أقرب مكانًا إلى مسرح الرواية ليكون النكال أقوى، والتمثيل أردع، وليعلم اللائذون بالجبروت ومن أُلقيت في نفوسهم خشيته أن وراء كلِّ تلفيق تحقيقاً، ومِنْ خَلْفِ كلِّ تزويرٍ عدلاً، وأن في مصر قُضاة.

* * *

وكان انتقال المحكمة إلى مكان الجريمة ابتكارًا من ابتكارات سعد، أثارَتْ الاعتراضات عليه، فما تزَحْزَحَ عن فكرته، وكانت المرافعة، وكانت البراءة.

وما هي إلا سنوات قلائل حتى طَبَّقَت الدولة فكرة سعد بعمل نظام دوائر الجنايات المتنقلة.

ومضى سعدٌ في قضائه ملتزمًا العدل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولكن الامتيازات التي كان يتمتع بها القاضي الإنجليزي، أمام القاضي المصري الذي يقوم بكل الجهد- كانت تؤرِّق سعد؛ إذ يرى العدالة لا تُطَبْق في بيت العدالة.

يقول سعدٌ في مذكراته: «إنه لا شيء يُؤثِّر في النفوس أكثر من هذا الامتياز، وقد جربت هذا في نفسي، فإني كنت رئيسًا على إنجليزيين في محكمة الاستئناف، لا يعرفان من القانون شيئًا، ولا عن لغة البلاد وعوائدها، فكنت أدرس جميع القضايا وأحرِّر جميع الأحكام التي تصدر فيها، وحَمَّلني ذلك أتعابًا جِسَامًا، حتى أُصِبْتُ بالمرض الذي أعالجه الآن، وخلفَني رشدي باشا في رئاسة هذه الجلسة، فتعب تعبي، ولم يسلم من مرضي! وكنا كلما فكرنا في هذا الامتياز الذي لا سبب له إلا صفة الإنجليزية وحُنقنا عليها».

وعندما صار سعد زغلول وزيرًا عَملَ- قدر استطاعته- على وَقْف هذه الامتيازات، أو- على الأقلِّ- التقليل منها، كما عَملَ على توزيع الامتيازات على قدر الكفاءات، وإحلال المصريين محل الأجانب، وهو ما عَرَّضَهُ لسُخط السياسة الإنجليزية، ولكنه كان دائمًا يمضي في سياسته مؤمنًا بقناعته قائلاً: «هذا اعتقادي، وقد عاهدت الله أن أقول ما في ضميري، وهذه لذتي في حياتي».

سعد وزيرًا

حين تأزّم مركزُ الاحتلال البريطاني في مصر بعد مذبحة دنشواي، عاد اللورد كرومر- بطل تلك المذبحة- مُزوّدًا من حكومته بسياسة اللين والتسامح مع الوطنية المصرية، والتقرب إلى المصريين الفلاحين، بعد ما أصابهم من ظُلمٍ في تلك الفاجعة، وكان اسم سعد زغلول في مقدمة الأسماء المرشحة لتطبيق السياسة الإنجليزية الجديدة في مصر، فدُعِيَ ليتولّى وزارة المعارف، مؤيدًا بإجماع الوطنيين والمحتلين أيضًا الذين توسلوا بتعيينه لإرضاء القوى الوطنية، وأصبح اختيارُه لنظارة المعارف علامةً على رغبة الاحتلال في «إصلاح سياسته» و«الاستجابة لمطالب المصريين».

وكانت سياسة الاحتلال- منذ أن استقر لها الأمر في مصر- قد دأبت على إهمال التعليم، وجَعْلِهِ وسيلةً لتخريج الموظفين، فضلاً عن جعل التعليم باللغة الإنجليزية، وأن تكون وزارة التعليم مجرد وزارة تابعة لوزارة الأشغال لا يأتي إليها وزير الأشغال إلا يومين في الأسبوع، بينما مستشار وزارة المعارف (دنلوب) الإنجليزي هو المتحكم في سياستها وتصريف أمورها، ولذلك كان حتمًا عَلَى سعد زغلول أن يصطدم به؛ لأنه كان ذا شخصية مستقلة معتزة بنفسها، لا ذيلاً ولا تابعًا، ولذلك حينما كثُرَ الصدام بين سعد ودنلوب- لأنه أراد أن يكون وزيرًا بحق وتكون الكلمة الأولى والأخيرة له وأن يُصلح

التعليم لكي يتوافق مع الأغراض الوطنية- تدَخَّلَ اللورد كرومر لكي يقول لسعد: «إن التغيير الذي حصلَ في شخص ناظر المعارف، لم يكن القصد منه تغيير طريقة التعليم التي تقررت باتفاقي مع دنلوب، وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنيُّ العارفُ بالتربية الإسلامية المصرية على إدخال الإصلاح».

فهو إصلاح مُقيَّدٌ بشروط الاحتلال، وهو ما حاول سعدٌ أن يتخلَّص منه، مرة بالقانون، ومرة أخرى بالحجة والمنطق، ومرة ثالثة بإغضاب المستشار والمندوب السامي البريطاني نفسه.

ولندع لسعد نفسه أن يحكي لنا- في مذكراته- طرفًا من هذا الصِّدام، عندما أراد زيادة مرتبات الموظفين، فلم يقبل ذلك المستشار، وقال: إننا إذا نفَّذْنَا هذه الفكرة، لا يُمكن للميزانية أن تستقيم بعد سنتين، وأن هذه مسألة حسابية دقيقة! فقُلتُ: إنها ليستْ من مُشكلاتِ المسائل، ويجب علينا أن نقتدي بالنِّظارات الأخرى [الوزارات]، وعلى الأخص نظارة المالية، غير أنه يلزمنا أن نحسِّن أحوال الموظفين، لكي نُرَغِّبَهُم في خدمتنا ونفتح أبواب الأمل أمامهم، وقد بلغت بي الحدَّة إلى أن قلت: إني متأكد من كون الميزانية لا يعتورها أقل خلل من العمل بهذا الرأي، وإذا فرضنا وحصل شيءٌ من ذلك فأنا كفيل به، وإني أرهن شيئًا من أملاكي تأمينًا على ذلك.

وفي صباح اليوم التالي، حضر المستشار وهو مصمم على رأيه، فغضبتُ واستشطت غيظًا، واحتدم الجدال بيننا إلى أن قلت: لا تفتكر أني تعيَّنتُ هنا للإمضاء على كل ما يُقَدَّم إليّ، إني رجلٌ ذُو رأي وإرادة، ومَنْ ظَنَّ غير ذلك فقد ظَنَّ عُدوانًا مُبينًا، وإذا كان اللورد

افتكر أني على غير هذه الصفات، وانتخبني لهذه الوظيفة فقد أخطأ خطأ عظيمًا، وإني لا أبالي في سبيل الحق بشيء، وإذا لم يكن بُدٌّ من مخالفة الحق، فإني أعود إلى المحاماة التي تركتها أسفاً على فراقها.

و«قد نفذت إرادتي».

* * *

وقد عمل سعد- خلال وزارته للمعارف- على الحد من تعيين الإنجليز، والتوسُّع في تعيين المصريين، مما جعل كرومر يحتَجّ ويحتدّ ويقول لسعد: «إن « دنلوب- وإن لم تكن له سلطة ظاهرية- يجب أن يكون في الحقيقة ذا سلطة! ، وأن ما يحرره في مكتبه من الأمور الخاصة- خصوصًا بالإنجليز- يجب أن يُؤخَذَ قضيَّةً مُسَلَّمة».

فهذا هو النظام الذي شَرَعَهُ الاحتلال في سياسة الحكومة المصرية، وأعلنه اللورد كرومر بالقول الصريح: إنَّ الإنجليزيَّ رئيسٌ ولو كان مرءوسًا، وإنَّ المشورة منه أمرٌ نافذٌ وإن جاءت في قالب النصيحة.

ولعلَّ ذلك ما جعل صحيفة «اللواء» تقول في مطلع تعيين سعد: حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول في نظارة المعارف: هل سيكون كبقية الوزراء، أمره وأمر المعارف بيد دانلوب، أم يكون وزيرًا اسْمًا وعملاً ويُحيي سلطة الوزراء المصريين؟».

* * *

وقد كان سعدٌ عند حُسْن الظَّنِّ به، فلم يكن حريصًا على منصب الوزارة بقَدْر حِرْصِه على كرامة الوزارة في عهده، واستقلالها بأمورها.

* * *

طلَبَ منه المندوبُ السامي البريطاني تعيين مفتش إنجليزي، وكان هذا المفتش يعمل بمصلحة المباني ولا يُحسِنُ الإشراف عليها، وكانت المباني الحكومية تتهدَّم أحيانًا قبل استلامها، فأرادوا إقصاءه إلى وزارة المعارف أستاذًا بمدرسة الهندسة، فرفض سعد، وقال للمندوب السامي: «إننا نريد أُناسًا يُعلِّمون الطُّلاب البناء، ولا نُريدُ أُناسًا يعلمونهم الهدم! ومدرسة الهندسة مهجورة منسية، فليس من دواعي التشجيع على انتظام الطلاب فيها أن يعلمهم أستاذٌ كهذا الأستاذ».

وقد كتب د. كيتنج (ناظر مدرسة الطبّ) تقريرًا يُسَجِّل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية لأنَّ سعد اقترح أن يُوفد إلى أوربا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر؛ بدلاً من الأساتذة الأجانب. وقد أراد ناظر الطب الإنجليزي من سعد أنْ يَعْدِل عن اقتراحه؛ عملاً بذلك التقرير، فقال سعد: «ألم يخطُرْ لكَ يا دكتور كيتنج أن تبحث عن وزير غير مصري، يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السَّرْمَدِيّ؟».

* * *

وحَدَثَ أنْ فَصَلَت الناظرةُ الإنجليزية لمدرسة السَّنية- تلميذةً، فصلاً تعسُّفيًّا، فلمَّا أمَرَ سعدٌ الناظرةَ بإعادة التلميذة، رفضت، فلمَّا أصَرَّ سعدٌ أَعادَتْهَا مع عَزْلِهَا عن بقية التلميذات في حُجرة منفصلة، ولما وصل الأمر إلى الصُّحف كتبت إحداها ساخرة من «النفوذ الوهمي في نظارة المعارف»، مُوَجِّهةً الكلام لسعد بأن أوامره لا تنفَّذ في مدرسة على مقربة من ديوان الوزارة، وتحقق سعدٌ بنفسه مما فعلته

الناظرة المتغطرسة، فأمر بوقفها وتحويلها إلى مجلس تأديب، وإدخال التلميذة في الحال إلى الفصل مع سائر التلميذات.

وأخـذت الصحف الإنجليزية المحلية- ومِـنْ ورائها الجالية الإنجليزية- تهدد وتتوعد الوزير المصري لإلغاء تحويل الناظرة إلى مجلس التأديب، ولم يكن أمام سَعْد إلا أن يمضي في أمره أو يستقيل، ولكنه أصَرَّ على قراره، فصدر عقابُ مجلس التأديب مخففًا، فقد كانت كثرةُ أعضائه من الإنجليز، فاستخدم سعدٌ سُلطته في نقل المديرة، مما أشعل الغضب الإنجليزي، فوصل إلى البرلمان في لندن، حيث سأل أحد النواب «عن الإجراءات التي اتخذت ضد الوزير المصري الذي أهان الناظرة الإنجليزية».

ولم يهتم سعد إلا بأن يكون وزيرًا تُحترم كلمته، وتنفَّذ أوامرُه على موظفيه حتى لو كانوا من الإنجليز أصحاب الكلمة العليا في البلاد.

* * *

ولَـمَّا أرادَ الإنجليزُ استمالة بعض الدول الأجنبية إليها ليغُضُّوا الطرف عن احتلالها لمصر، فقد حجزوا لهم بعض الوظائف في الإدارة والحكومة المصرية، ومعنى ذلك أنهم يتمتعون بالحماية الإنجليزية، ولكن ذلك لم يعبأ به وزير المعارف المصري (سعد زغلول) حينما تصطدم سلطته- التي أراد احترامها- بسلطتهم وغطرستهم.

كان مسيو برنار الفرنسي، مسئولاً عن إعداد الميزانية تحت إشراف دنلوب بوزارة المعارف، ولا شأن للوزير بالميزانية، ولكنَّ سعد طلبه وأمره أن يُوَافيه بالميزانية وتفاصيلها، فاستهان بأمره، ومَرَّت أيامٌ فاستدعاه سعد يسأله لماذا لم يُطِعْ أمْرَهُ، فتلعثم وطَلَبَ إعطاءه فرصة،

فأنْذَرَهُ سعدٌ بالعقاب إن لم يُجب طلبه، واستنجد برنار بالمستشار، لعله يُسبغ عليه حمايته، ففوجئ به يطلب منه أن يُطيع، وقد عَلِمَ أنه أمام وَزيرٍ لا يتهاون في حقوقه ولا يُفْرِّط في سلطاته.

* * *

وأراد سعدٌ أن يُوجِّه المدير الألماني لدار الكتب الأميرية إلى نظام جديد بدار الكتب، فاسْتَخَفَّ المدير برأي سعد وتجاهله تمامًا، فأرسل إليه سعدٌ إنذارًا أقامه وأقعده لأنه أشعره بالإهانة، واستنجد بدار الوكالة البريطانية التي خاطبَتْ سعد أن يُخَفِّفَ الإنذار بخطابٍ يمحو أثره، فلم يكن ردُّ سعد إلا أنه أنذر هذا الموظف لأنه يستحق الإنذار، وعليه أن ينفِّذ التعليمات أو يستقيل.

* * *

وحين خَرَجَ طلابُ المدارس في تشييع جنازة مصطفى كامل، غضب دانلوب وأراد معاقبة الطلاب وفَصْلَ بعضِهِمْ، وحرمان بعضهم من الامتحانات، فرفض سعدٌ وقال: «إنها غاشيةُ حُزْنٍ أَلَمَّتْ بالأمة بأسْرِهَا فلا يُعقل أن ينأى عنها شُبَّانٌ مصريون لمجرَّد كونهم طلابًا في مدارس أميرية».

* * *

وقد عبر سعدٌ عن موقف الإنجليز منه وموقف الخديوي أيضًا حين كتب في مذكراته:

«أشعر بأن الإنجليز غيرُ راضين، لأني شديد الوطأة عليهم، مُخالف لهم في أميالهم، جَارٍ على مبادئ ربما لا تتفق مع مقاصدهم، ومن جهة

الجناب العالي، فإنه غير واثق بي، لأني من أصدقاء الشيخ محمد عبده الذي كان يكرهه أشد الكراهة».

ولكنَّ عَدَاء السُّلطة الشرعية (الخديوي) والسلطة الفعلية (الإنجليز) لم يجعل سعد زغلول يتراجع، رغم أنه فكَّرَ ذاتَ يوم في الاستقالة لكي يستريح من هذا العناء، لأنَّ رجاءه ورغبته في إصلاح التعليم كان مُهِمَّة قومية لا يمكن التخلي عنها.

* * *

وقد عَزَمَ سعدُ على أن يُزيل من نفوس موظفيه كل خوف من (دانلوب)، حتى يستميلهم إلى خطته وينفذ تعليماته من أجل نهضة التعليم ببلدهم.

يقول في مذكراته:

وكلُّ موظف خاطبني كنتُ أُعَنِّفُه وألومه لومًا شديدًا على تخوفه وانبساطه لدانلوب وانكماشه عني، ولعَنْتُ كلَّ مَنْ لاقيتُ منهم لعناتٍ شديدة، وفيما قلتُ لهم: إنكم لم تساعدوني على القيام بواجباتي، بل تجتهدون في عرقلة مَسَاعِيَّ! اعْلَمُوا أنكم إذا استمررتم على هذه الطريقة فلن تنالوا مني إلا العقاب الشديد، إني إلى الآن صديق، ولكنَّ لكلِّ شيء حَدًّا».

* * *

وبعد أن نجح سعدُ في فَرْض هيبته على الوزارة- رغم شُعوره أن نفوس الإنجليز ضاقت به وأن عميدهم يتربص به الفرصة المناسبة- إلا أنه صمم على ألا يتهاون، وألا يترك فرصة تمر من غير أن يُظهر فيها رأيه مهما كانت العاقبة.

ولم يكن سعدٌ وزيرَ مكتب، يكتفي بالتقارير التي تصله، ولكنه كان يقوم بالمرور على المدارس للاطِّلاع على أحوالها، ولم يكن وزيرَ مَدَارسِ العاصمة فقط، بل وَجَّه عنايته إلى مدارس الصعيد بصفة خاصة، فقام بجولة في الوجه القبلي، فاستكثر المصروفات على أهل الصعيد الأعلى، فأمَرَ بتخفيضهَا إلى النصف.

واسْتَثْنَى تلميذًا من المصروفات هو إسماعيل القباني- الذي صار وزيرًا للتعليم في عهد ثورة ٢٣ يوليو- وجعل تعليمه بالمجان، مما اعتبره دانلوب مخالفة للقوانين وقام بتصعيد المسألة إلى المندوب السامي البريطاني الذي سأل سعدًا: ألا تعترف أن تعليم هذا التلميذ بالمجان مخالف لنظام الوزارة؟

فقال سعدٌ: نعم هو مخالف، ولكنه ليس بالمخالفة الوحيدة التي اقترفتها الوزارة فيما سبق.

وسَرَدَ له مسائل كثيرةً كلُّها مخالفٌ للقوانين، وكلها في غير مصلحة التعليم، ثم قال: فلماذا لا نخالف القانون مرة واحدة في مصلحة التعليم.

وأصرَّ سعدٌ على بقاء التلميذ في مكانه، وسَوَّغ بقاءه بما كان في أبواب الميزانية من الأوقاف المحبوسة على تعليم الفقراء، وقد أُضيفت إلى وزارة المعارف منذ عَهْدٍ طويل، ثم أَصَرَّ على فتح باب المجانية ليكون تعليمُ الفقراء بغير مصروفات مطابقًا للقوانين، وفتح باب المجانية فعلاً في المدارس الثانوية، فأصاب به غرضين: أحدهما تسهيل الدراسة على الفقير، وثانيهما ترغيب الطلاب في دخول

مدرسة المعلمين، لأنه اشترط على التلميذ الذي يتعلم بالمجان في المدارس الثانوية أن يشتغل بالتدريس بضع سنوات.

ورفعَ ميزانية التعليم إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في بدء الاحتلال.

وخاض معركةً لإعادة التعليم باللغة العربية، كما اهتمَّ بمحاربة الأُميَّة، فتزايَدَ عددُ الكتاتيب في القرى الصغيرة، وضاعَفَ من الإعانة المخصَّصة لها، كما عُنِيَ بإنشاء الأقسام الليلية للذين جاوَزُوا سِنَّ التعليم، ليحارب الأمية بين الكبار كما يحاربها بين الصغار.

وأكْثَرَ مِنْ إرسال البعثات إلى أوربا، مُشْرِفًا بنفسه على اختيار الطلبة النجباء، ولم يُغْفِل البُعد الإنساني في اختياراته، فحذف اسم طالب من البعثة لأنه طلق زوجته حتى يتفرغ لبعثته، وقال سعدٌ في تبرير قراره: مثل هذا لا يؤتمن على تعليم.

وفَرَضَ على الأوربيين تعلم اللغة العربية إذا أرادوا أن يكونوا مدرسين.

وعَمِلَ على تأهيل المصريين ليقوموا بتعليم اللغة الإنجليزية، ليحلُّوا محل الإنجليز، رغم معارضة دنلوب وحُجَّته أن ذلك سيترتب عليه ضَعْفُ تعليم اللغة، ولكن سعد تشدد في رأيه.

ورفَضَ سعدٌ استثناء الأجانب من شَرْطِ السِّنِّ الذي تحدَّدَ لقبول الطلاب بمدرسة الطب.

وأنشأ سعد زغلول مدرسةَ القضاءِ الشرعيّ التي قصد بها تخريج قضاة شرعيين يجمعون إلى العلوم الفقهية العلومَ العصرية.

وكان سعد زغلول أول من قرَّرَ عُطلةً بالمدارس؛ احتفالاً بعيد رأس السنة الهجرية.

ونجح في أنْ يُضيف إلى مدرسة المعلمات الأولية في بولاق- التي أنشئت ١٩٠٣- أربع مدارس أخرى في فترة توليه الوزارة، ونجح- كما يقول د. إميل شنودة- في أن تصبح هذه المدارس نُوَاةً لخروج المرأة للعمل في سلك التدريس، وهو ما يعكس إيمانه بحق المرأة في التعليم، على الرغم من نظرة المجتمع إلى خروج المرأة للعمل في ذلك الوقت.

وبلغ الأمرُ بسعد زغلول ألا يُوَقِّع على حرمان من ترقية أو من زيادة مرتبات، دون أن يتأكد بنفسه من التحقق من سبب الحرمان، فكان يأخذ ملفاتهم معه إلى البيت ويفحص حالة كل منهم، ليحقق العدل المنشود على قدر ما يستطيع.

* * *

ولم يكن بابُ مكتبه في الوزارة مُوصَدًا بل مفتوحًا للجميع كبارًا وصغارًا.

حدث أن تلميذًا أرسل إليه يشكو من بعض الأمور المتعلقة بالتعليم، فرأى سعدٌ أنه من الحكمة أن يحضره ويسمعه ويُقْنِعَهُ، مُؤَكِّدًا له أن نية نظارة المعارف حَسَنَة بالنسبة للتلاميذ، وأن مَنْ يُريد الاقتناع من زملائه عليه أن يحضر إلى مكتب الوزير ليُقنعه هو بنفسه شخصيًّا.

ولم يكن سعدٌ يتردَّد في إنصاف مظلوم مِنْ ظالمه مهما علا، لدرجة

أنه أعاد ثلاثة طلاب مفصولين بعد أن فحص أوراقهم بنفسه وتأكَّد أن الأمر غير ثابت عليهم، خلافًا لما أخبر به المستشار.

* * *

وقد أراد المندوب السامي البريطاني البريطاني أن يلفت نظر سَعْد إلى وجوب التخفيف من الإنصاف حتى لا يُجَرِّئ الصغار على الكبار، فقال له سعد:

«إنه ما من موظف يظلم آخَر إلا وهو رئيسه وأكبر منه، فمتى نجهر بإنصاف المظلوم إذن؟ ولماذا نسهل الظلم على الظالم ليتمادى فيه ولا نسهل الإنصاف على المظلوم ليجترئ على طلبه وحفظ حقه؟»

* * *

ولما وَجَدَ دنلوب أن سُلطته قد بدأتْ تنهارُ في مُوَاجَهَةِ الوزير المصري العنيد المتمسك بسُلطته، رَاحَ يجمعُ أوراقًا تختص بالأوامر التي أصدرها سعدٌ مُخَالِفَةً للقانون، لتكون ورقة اتهام لسعد؛ انتقاما منه للمسائل الأخرى التي قررها بموافقة القانون ولكنها غيرُ موافقة لأفكاره، كنشر التعليم باللغة العربية، وتوظيف المصريين في الوظائف التي خلت من الإنجليز، وغيرها من الأمور التي أضرمت في صدر دنلوب نار الحقد.

ودارتْ مُواجهةٌ بين المستشار وبين الوزير سعد، ألْجَمَهُ خلالها سعدٌ حجرًا في فمه حين قال له: «الأحسن ألا تتخذ القانون وسيلة لمحاربتي، لأنه سلاح يجرحك ألف مرة قبل أن يجرحني مرة واحدة، وإني أفتخر بأني أنا الذي علَّمتُ هذه النظارة كيف تحترم القوانين».

ولما هدَّدَهُ بأنه سيُبلغ المندوب السامي البريطاني، لم يهتزّ سعدٌ وقال له: إنه مُسْتَعدٌّ لأن يقول له ما قاله ويسرد له جميع المخالفات التي ارْتُكِبَتْ، وأنَه سيقول له: «إني حقيقة أخالف القانون أحيانًا لمصلحة عامة في منفعة بلادي، وأخالفه جدًا، ولكني لا أتظاهر باحترامه، وأعمل في السر على مناقضة أحكامه، أما أنت- مخاطبًا المستشار- فإنك على العكس، تعمل على معاكسة الأوامر التي تصدر مني في مصلحة التعليم العام».

***

قضى سعد زغلول أربع سنوات في وزارة التعليم منذ تولَّى أمورها في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، مُحاولاً أن يُصلح قدر ما يستطيع، رغم الظروف الصعبة التي تقلَّدَ فيها الوزارة، ومن حَقِّ سَعْد- ونحن نذكر له إنجازاته في التعليم- ألا ننسى إسهامه في بناء الجامعة قبل أن يصبح وزيرًا، فقد كان على رأس الداعين لإنشاء الجامعة المصرية وتبرع لها مع المتبرعين بمائة جنيه، ومن مَنْزله صدر منشورها الأول إلى الأمة في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٠٦، وقد وجَد المعارضون لسعد في تولِّي الوزارة أنه قد تخلَّى عن مشروع إتمام الجامعة حُبًّا في الوظيفة، مع أن سعد (الوزير) قد خدم الجامعة بأكثر مما كان يستطيع أن يخدمها قبل أن يلي الوزارة، حيث استطاع بوجوده في الحكومة، أن يجعلها تتبرع لمشروع الجامعة بخمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون جميعًا في أنحاء مصر، بل اعتبارها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية بما ينشط الإقبال عليها أكثر مما تظفر به إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل- كما صرح بذلك سعد زغلول

نفسه، للعقاد، حينما سأله في أول حوار صحفي بين وزير مصري والصحافة، مما يعكس أهمية الصحافة بالنسبة لسعد زغلول، واعترافا منه بسلطة الشعب وحقه في مراقبة أعمال الوزارة.

* * *

ومع ذلك فقد أُخذ على سعد موافقتُه على «قانون المطبوعات» الذي يقيد حرية الصحافة، بعد أن كان من أشد المعارضين لإقراره، ولم يعْدِلْ عن الرفض إلا بشرط واحد، هو تعديل القانون وتلطيف بعض قيوده وأحكامه، وقد تم هذا التعديل بعد معارضة من الخديوي ومن الإنجليز، وقد اعترف سعد بعد ذلك بخطئه في خُطبة له أمام الجمعية التشريعية قائلاً: «وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس».

لم يبَرِّر أو يسوق الحجج، وتلك من صفات الرجولة الحقة والصدق مع النفس، مما كان يتمتع به سعد زغلول من شجاعة وجرأة.

ومع أن اعترافه هذا بالخطأ يكفيه، إلا أنه عمل جاهدًا- حينما صار وزيرًا للحقانية- على منع وقف أو مصادرة صحيفة من الصحف بمقتضى القانون الجديد، والأمثلة على ذلك كثيرة بالنسبة لصحف «المسامير» و «البهلول» و «المنصورة». فقد حال بين رغبة الحكومة في إغلاق هذه الصحف، مُتذرِّعًا بكل الوسائل الممكنة، كما سوف يأتي تفصيله عند الحديث عن: سعد وزير الحقّانية.

والخلاصة أن سعد زغلول (وزير المعارف) قد خَطَا الخطوة الأولى نحو إثبات وجود الوزير واستقلاله وتوطيد وجود الموظف المصري في الإدارة المصرية أمام غطرسة ونفوذ المستشارين الأجانب الذين كانت لهم الهيمنة دائمًا على كل شيء، وكان للأثر الذي أحدثه

سعد زغلول في وزارة المعارف، آثاره، حيث انتقدت صحيفة كبرى مثل (التايمز) البريطانية، تنتقد الإنجليز في نظارة المعارف وتقول على لسان محررها (مسيو شارل):

إن دنلوب لا يستحق أن يمثل الحكومة الإنجليزية فيها، وأشار باستبداله. فقد جعل سعد زغلول من وجوده غير ذي جدوى بالنسبة للإنجليز.

* * *

لقد كان قصارى ما تستطيع الحركة الوطنية أن تفعله في ذلك الحين في مناوأة الاحتلال- كما يقول المؤرخ عبد العظيم رمضان- هو إحداث ضَغْط عليه في الداخل والخارج من أجل الإصلاح، وليس من أجل إنهاء الاحتلال، بعد أن أبرمت فرنسا وانجلترا (الوفاق الودي) الذي اعترفت فيه كلٌّ منهما للأخرى بمناطق نفوذه.

وهذا هو الإطارُ الذي يجب أن يقيَّم من خلاله تعيين سعد ناظرًا للمعارف، وهو- في نفس الوقت- ميزانٌ صادقٌ للحكم على سعد في أثناء توليه منصبه، فالميزانُ الصادق للحكم على أعمال سعد زغلول لا يتعلق بما نجح أو فشل فيه، وإنما بما سَعَى فيه، سواء نجح في إنجازه أو أخفق، لأن هذا السعي هو المعيار الوحيد للوطنية في بَلَدٍ محتلّ!

* * *

رأتْ سلطاتُ الاحتلال أن استمرار سعد في وزارة المعارف لم يعُد أمرًا يطاق بعد كثرة الاصطدامات بينه وبين دنلوب، مما أدَّى إلى تدخُّل المندوب السامي البريطاني أكثر من مرة للتوفيق بينهما،

وفشله في أغلب المرات بعد وضوح حجة سعد ومنطقه ووقوف القانون إلى جانبه، حتى وإن خالفه، فقد استطاع تطويعه لخدمة أهدافه الإصلاحية.

وجاءت الفرصة لإبعاد سعد عن وزارة المعارف بعد اغتيال بطرس غالي رئيس الحكومة أوائل ١٩١٠، ودعوة محمد سعيد باشا لتشكيل الوزارة الجديدة، رغم أحقية سعد، الأقدم عَهْدًا بالوزارة، لكنه ليس محبوبًا ولا مُقَرَّبًا من دار عميد الاحتلال، ولا من قصر الخديوي، ولكنهما اتفقا على احتماله وزيرًا للحقانية، التي رأيا فيها قيدًا على سعد واتقاء لصدماته- كما يقول العقاد- لأنَّ الحقانية هي وزارة التشريع والقضاء، والتشريع- كما لا يخفى- من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل وزير الحقانية وحده، والقضاء عمل تتولاه المحاكم لا دَخْلَ فيه للوزير إلا الرقابة من بعيد.

فوجود سعد في هذا المنصب هو أسلم الحلول في تلك الحالة: أسلم من رئاسته للوزارة، وأسلم من خروجه، وأسلم من بقائه في وزارة المعارف العمومية.

***

ولكن سعد هو بشخصه وشخصيته لا بد أن يترك أثرًا في الموقع الذي يكونُ فيه، أو في المنصب الذي يتقلّده، فقد بدأ عمله بالحفاظ على كرامة القاضي، فأبطل تنبيه القضاة إلى أخطائهم بكتاب يطّلع عليه من يرسلونه من الوزارة ومن يتلقونه من الموظفين في المحاكم، من خلال لجنة المراقبة لأعمال القضاة، واكتفى سعد باستدعاء القاضي إلى مكتبه وسماع دفاعه، فإن أقتنع بصحة رأيه أعطاه الحق

وإلا وَجَّهَ إليه اللوم الشفاهي الذي يكون أبلغ وقعًا ألف مرة من كل لوم كتابي.

وكما اهتم بكرامة القضاة اهتم بكرامة المحامين فأسس لهم نقابة تحميهم وتصون حقوقهم.

ووقف سعد زغلول موقفًا صُلبًا من القوانين الاستثنائية التي أراد الاحتلال فرضها بعد اغتيال بطرس غالي، وجاء اعتراضُه على ثلاثةٍ منها فلم تصدر، كما اعترض سعيد باشا على النص الرابع فأرجئ، وأقرَّ مجلس النظار التعديلات الأخرى.

وكان لسعد مواقفُه التي انتصرتْ لحرية الصحافة في ظل وجود (قوانين المطبوعات)، فقد رفض تطبيقه على جريدة «المسامير» عندما طعنت طعنًا فاحشًا على رئيس أمريكا السابق «روزفيلت» ردًّا على امتداحه للاحتلال الإنجليزي لمصر وتأسيسه بها حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفي سنة! - حسب تعبيره.

وعندما شكا القنصلُ الأمريكي إلى دار المندوب البريطاني- الذي طلب من رئيس الحكومة معاقبة صاحب الجريدة إداريًا وقضائيًّا، وتكلم الأخير مع سعد زغلول- وقف سعدٌ ضد اتخاذ أي إجراء ضد صاحب الصحيفة وأنقذهم من المحاكمة.

وحينما أرادت الحكومة إلغاء جريدة «البهلول» بحجة أنها مُضرة بالآداب، وقف «سعد زغلول» معارضًا القرار، مُحاولاً تخفيفَهُ بالتدرُّج في العقوبات، بالإنذار أو التوبيخ، لا الابتداء بأشدها، ولكن مجلس النُّظار كان قد أجمع على إغلاق الجريدة.

ولكنَّ سعد استطاع وقف إلغاء جريدة أخرى هي «المنصورة» أثناء الفتنة القبطية الإسلامية، وتقرر إيقافها شهرين بدلاً من إلغائها.

وحين طلبت شركة قناة السويس إلى الحكومة المصرية أن تمد لها أجَل الامتياز ٤٠ سنة بعد مدته التي تنتهي في ١٧ نوفمبر ١٩٦٨، ورُشِّح سعد زغلول من قِبَلِ الحكومة ليتكلم في صالح المشروع باسْمها أمام الجمعية العمومية، قَبِلَ سعد، بشرط أن يكون قرارُ الجمعية العمومية ملزمًا للحكومة، وكان يعلم أن الجمعية سترفضه.

يقول سعدٌ في مذكراته:

«فقلت في اجتماع بمنْزل سعيد حضره النظار جميعًا: إني مستعد للدفاع عنه- المشروع- إذا وعدت الحكومة باحترام قرارها، على أني لا أكتفي بهذا الوعد، لأنهم قد يبذلونه ثم يخلفونه، ولا نجد- إذ ذاك- وسيلة لإلزامهم بالوفاء به، فاللازم أن يأذن لنا بأن نصرح للجمعية العمومية أن قرارها سيكون قطعيًا في الموضوع، فإن فعلنا ذلك، أمنَّا الخُلف في الوعد، وأدينا خدمة جليلة لأنفسنا وبلادنا.

فتردَّدوا أولاً في قبول هذا الرأي، فمازلت بهم حتى استحسنوه، وجمعت كلمتهم على السَّعْي في تنفيذه».

* * *

وقد حقق سعد زغلول- بهذه الفكرة- نجاحًا غير مسبوق بجعل رأي الجمعية العمومية رأيًا مُلزمًا، ولم يكن لها من قبل سلطة سوى التصديق على ضرائب جديدة، لذلك جاء تخويل الجمعية العمومية رأيًا قاطعًا في مسألة خطيرة كمسألة مد امتياز شركة قناة السويس، يعتبر قرارًا ثوريًّا- كما يقول د. عبد العظيم رمضان- ويعتبر أول

خطوة ثابتة في طريق الدستور الصحيح والرقابة القوية القومية- كما يقول العقاد- .

* * *

كما وضع مشروع «المجلس الْـحَسبي» أثناء وزارة سعد للحقانية، بغرض حفظ أموال القُصَّر، ويكون حائلاً دون العبث بها من طغيان القيمين والأوصياء، ووقع الصِّدام الذي لابد منه بسبب هذا المشروع الذي جلب عليه عداء سلطة الاحتلال وسلطة الخديوي وما بينهما من صراع المال والمصالح.

فقد عَيَّنَ الخديوي قيمًا على أميرة مصرية تزوَّجت من روسي مسيحي، وكان هذا القيم من رجال الخديوي، وفي نفس الوقت صديق للورد « كتشنر « المعتمد البريطاني، وكان كل من الخديوي وكتشنر، يحسبه عينًا له على الأخر، ولما كان هذا القيم فاسد الذمة فقد أشار سعد بعزله من القوامة، وهو ما أغضب الخديوي عباس الثاني، والمعتمد البريطاني في وقت واحد، ووقعت مشادة عنيفة بين الأخير وبين «سعد» قرَّر سعدٌ بعدها الاستقالة، فسبق نية المعتمد البريطاني، والخديوي في الاتفاق على إقالته، ولكن سعد عجَّل بها، وكان رأيُ كتشنر أن سعد عنيد، فلم يتهاون سعدٌ في إرضاء ضميره، رافضًا كل الإغراءات أو على حد قوله لكتشنر: «لا أريد من الخديوي رتبة أو نيشاناً، إني أريد أن أكون حُرًّا».

* * *

يقول سعدٌ- عن نفسه في مذكراته خلال هذه الأزمة-: «إنْ كان فيّ عيبٌ فلا يكون إلا شدة الصراحة»، ويضيف بعض المؤرخين

إلى سبب استقالة سعد، سببًا آخر، وهو احتجاجه على الشروع في محاكمة الزعيم محمد فريد؛ بتهمة تحريضه على الحكومة، دون إستشارة سعد بوصفه وزيرًا للحقانية.

ويرى د. يونان لبيب رزق، أنه «بالرغم من المبررات التي سبقت حول قبول استعفاء سعد باشا في أول إبريل ١٩١٢، فإن هذا الخروج كان أمرًا مقررًا منذ اشتراك سعد في الوزارة البطرسية، ولم تكن المسألة من ثم سوى مسألة انتظار الوقت المناسب لهذا الخروج، وقد حان هذا الوقت بالفعل، وقد كان الخديوي وكتشنر مُتفقين عليه».

* * *

ويمتدح أحـمد لطفي السيد استقالة سعد من الوزارة، فيقول: أنا من الذين ينتصرون لاستقالة الوزراء والموظفين إذا لم يستطيعوا أن يُؤدُّوا واجبهم، لأني أعتقد أن الوظيفة- مَهْمَا يكن نوعُها- ضريبة على الموظف، لا منحة له، فإذا عجز- لأيِّ سبب- عن أن يُؤدِّي إلى أمته أكثر ما يستطيع أداءه من خدمة حقوقها، وتحقيق المبادئ التي يعتقد صلاحها- فالواجب عليه أن يستقيل، وتكون استقالته مُشَرِّفة لشخصه، مشرفة لقومه، ودرسًا نافعًا للناس، ومثلاً صالحًا للصدق والإخلاص في خدمة المجموع.

أما بالنسبة للتحديات التي كانت تواجه سعد زغلول، فيرى لطفي السيد أنه كان يُدافع عن رأيه أمام السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، حتى أنه لما اتفقا معًا عليه لم يتحول عن موقفه، وفضَّل الاستقالة المشرِّفة التي قال عنها بعضهم: «إن استقالته تعتبر استقالة للوزارة».

الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩

كانت سياسة الإنجليز هي التفريق بين المسلمين والأقباط، ونجحوا- أحيانًا- في هذا الشأن إلى حدٍّ بعيد، كما ظهر في الشقاق الذي حدث سنتي ١٩١٠، ١٩١١، عند اغتيال رئيس الوزراء القبطي وإعدام قاتله المسلم إبراهيم الورداني، ثم انعقاد المؤتمر القبطي، والمؤتمر المصري، وكادَتْ شُقَّة الخلاف تتسع، لولا أن تمكَّن عقلاءُ الأمة المصرية من المسلمين والأقباط من قيادة المؤتمرين إلى نبذ الفرقة وتأكيد الوحدة بين عنصري الأمة.

وقد تمكَّنت الوحدةُ الوطنية من احتواء الخلافات والفتن المصطنعة الطارئة، لأنها تعتمد على دعائم قوية مُوغِلة في القدم، منها: الحالة المتقدمة من «الاندماج» و«الانسجام القومي» و«التشابه السكاني»، التي تحققت خلال تاريخ مصر الطويل، بفعل العوامل الجغرافية والمؤثرات النفسية، ومن شواهدها أن الأقباط والمسلمين مختلطون في القُرَى والمدن، وينتمون إلى نفس الطبقات الاجتماعية، ويمارسون ذات الأعمال الإنتاجية، ويتجاورون في مقاعد الدراسة والوظائف، ويجمعهم كثيرٌ من التقاليد والعادات الاجتماعية المشتركة، هذا إلى جانب اللغة والثقافة والتاريخ والكفاح المشترك، والمصالح والآمال القومية الواحدة، والإخاء والطيبة وكراهية العنف المتأصلة في

الشخصية المصرية، والتي حالتْ دون وقوع فتنة طائفية عنيفة واحدة كالتي حدثت في الهند أو إنجلترا.

وقد اعترف اللورد كرومر، المعتمد البريطاني في القاهرة، بفشل سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ» البريطانية في مصر، على الرغم من نجاحه في تنفيذها قبل ذلك في الهند، واضطر- حين تحدث عن الأقباط في كتابه (مصر الحديثة) أن يُبرز الوحدة الصلبة التي تضمُّهم مع إخوتهم المسلمين المصريين، وسجَّل أنَّ الأقباط كانوا يُواجِهُون الإنجليز بمشاعرَ خالية من الصداقة، وأنه لم يجد أي فارق بين سلوك الأقباط والمسلمين في الأمور العامة، وأكَّد أنَّ الفارق الوحيد بين القبطي والمسلم هو أن الأول يصلي في كنيسة والثاني يصلي في مسجد.

* * *

ورغم النشأة الأزهرية لسعد زغلول- كان هو الذي وَحَّدَ الصليب والهلال في مصر، إدراكًا منه لأهمية أن تكون الحركة وطنية لا علاقة لها بالدين، حتى يتخلص الأقباط من عُزْلتهم، حيث لم يعتمد عرابي، في ثورته، على معاونيه من الأقباط، وجاء مصطفى كامل يصبغ حركته بصبغة إسلامية، جعل هدفه المطالبة بأن تتبع مصر الخلافة العثمانية في تركيا، أما سعد زغلول في سنة ١٩١٩، فقد جَعَلَ حركته وطنيةً تعتمدُ- أول ما تعتمد- على الأقباط والمسلمين معًا، حتى أن الطقوس المسيحية كانت تختلط بالمظاهرات بمشاركة الأزهريين. ففي وصفه لمظاهرة النساء يحدثنا المؤرِّخ عبد الوهاب النجار، قائلاً: «ولقد أَلَّفْنَا موكبًا فخمًا يتقدمه أربعة من طلاب الأزهر، أمسك كل واحد منه بطرف العلم المصري مُنبسطًا كما يفعل المسيحيون في

بساط الرحمة، عند تشييع موتاهم، ووضع الصليب داخل الهلال موضع النجوم من هذا العلم، وكان خلف الأزهريين الأربعة أزهريان يحملان علمًا آخر، رُسِمَ في أعلاه هلالٌ مُعَانقٌ للصليب، وكتبت عليه الجملة الآتية: (الحرية من آيات الله، الحرية غذاؤنا، والاستقلال حياتنا)... إلخ».

* * *

اندمج الأقباطُ مع المسلمين في الثورة بعد أن تعرضوا للظلم والاستغلال أثناء الحرب الأولى، شأنهم شأن كلِّ المصريين، فلم يُعِرْ كتشنر- المندوب السامي آنذاك- مطالبهم أي التفات، وفضَّل عليهم المرتزَقة والأروام والمالطيين، كما رُفضت مطالبُ المصريين بالاستقلال بعد الحرب، فرأى الطرفان أن الخير في ائتلافهم، كما رأى سعدٌ أيضًا- قبل اندلاع الثورة- أنَّ اعتماد مصر على شعبها وحده، هو الأسلوب الأمثل للحصول على الاستقلال، ومن هنا كانت الوحدة الوطنية لديه أساسًا من أُسس العمل السياسي لمحاربة الاحتلال.

وظهَرتْ أسماءُ الأقباط مُختلطةً بأسماء المسلمين في جميع تشكيلات الوفد المصري ولجانه، خارج البلاد وداخلها وفي العاصمة والأقاليم، وجاء وقتٌ كان فيه عدد الأقباط في هيئة الوفد المصري يتجاوز عدد المسلمين، وراح المشايخ يخطبون في الكنائس والقسس يخطبون في الجوامع.

وقد سُرَّ سعد زغلول كثيرًا لمقولة توفيق أندراوس: «إن الوطنية ليست حِكْرًا على المسلمين وحدهم»، فقام سعدٌ بتقبيله.

وفي الجلسة التي ترشَّح فيها أعضاء الوفد من الأقباط، اسْتَقَرَّ الرأيُ على ترشيح «واصف بطرس غالي» لعُضوية الوفد، وهو ثاني أبناء «بُطرس غالي» رئيس الوزراء الذي اغتيل سنة ١٩١٠، وفجر اغتياله بوادر فتنة طائفية.

كما تم ضم «سينوت حنا» عضو الجمعية التشريعية و«جورج خَيَّاط» و«حَمَد الباسل»، وفي هذه الجلسة سأل جورج خياط سؤالاً لسعد زغلول: ما هو مركز الأقباط وما هو مصيرهم بعد انضمام ممثليهم إلى الوفد؟ فأجاب سعدٌ بعبارته المشهورة: اطمئن، إنَّ للأقباط ما لنا من الحقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات على قدم المساواة».

* * *

ويرصد الدكتور رمزي ميخائيل تداعيات هذا التلاحم بين عنصري الأمة في دراسته المهمة «الوفد والوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩»، حيث كان لهذه الوحدة آثارُها في إزالة ما عَلِقَ بالنفوس من خلافاتٍ وشُكوك وتحوَّلَ المعادون إلى مؤيدين ومناصرين.

فهذا هو الشيخ عبد العزيز جاويش صاحب الحملة الصحفية الكبيرة ضد الأقباط، وكاتب المقال الشهير «الإسلام غريب في بلاده» الذي نشرته جريدة «اللواء» في ١٦ يونيو ١٩٠٨، وقف على قبر الزعيم محمد فريد في ألمانيا يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ يُؤَبِّنُه، ويشير إلى التغيُّر الهائل الذي أحدثته ثورة ١٩١٩ في العلاقات القبطية الإسلامية، فيقول: «أبْصرْ فريدُ كيف اتحدت كلمة الشعب، وتعاقدت خَنَاصرُه، إذْ أَلَّفَ الله بَين قلوب أحزابه وطوائفه، وأصبحُوا بنعمة الله إخوانًا، وكانوا على شفا حُفرةٍ من النار فأنقذهم الله منها.

أبْصِرْ فريدُ كيف نافسَ في سبيل الوطن المفدّى أطفالُ الأمة الشيوخَ ونساؤها الرجالَ، ومَسيحيُّوها المسلمين، وكيف تعانَقَ الهلالُ والصليب، والْتَقَى القرآنُ والإنجيل، وتعانَقَ الشيخُ والقسّيس».

ومن الناحية الأخرى فإن «جندي إبراهيم» الذي أفسح صدر صحيفته «الوطن» لنشر المقالات المعادية للمسلمين، والذي كان أول من حمل على الشيخ «عبد العزيز جاويش» في سنة ١٩٠٨، ورَمَاهُ بتُهمة التعصُّب الديني الإسلامي، وكراهية الأقباط، هَزَّهُ تيارُ الوحدة الوطنية الذي اشتد في أثناء ثورة ١٩١٩، وصحَّح مفاهيمه، فجاء في سنة ١٩٢٣ لنصرة غريمه القديم الشيخ «عبد العزيز جاويش»، عندما رشَّح الأخيرُ نفسه في انتخابات أول برلمان مصري، وأيده بمقال طويل نشرته «الوطن» في ٢١ ديسمبر ١٩٢٣.

وهكذا انقلبت الفتنةُ إلى وحدة، والعداءُ إلى محبة، فرصاص الإنجليز لم يكن يفرّق بين قبطيٍّ ومسلم، وأسوار معتقلاته ضَمَّت الوطنيين من الطرفين، تؤكّد ذلك مَحَاضرُ أقسام الشرطة وسِجِلاَّتُ المعتقلات وتقارير وزارة الداخلية خلال ثورة ١٩١٩.

***

وتألفت «جمعية الوحدة الوطنية» التي كان هدفها تثبيت دعائم الوحدة بين الأقباط والمسلمين، وانتخب لرئاستها الشاعر الشيخ «محمود عبد الله القصري»، وضمَّت مجموعة من خطباء مصر وأدبائها المعروفين من عُنصري الأمة، وتابعت الصحف نشاط الجمعية الذي تمثل في إقامة الاحتفالات في الأعياد المسيحية والإسلامية،

والاحتجاج على اعتقال الطلبة الوطنيين، والاعتراض على من يخالف اتجاه الحركة الوطنية.

وأخذت الصحف تنشر احتجاجات الأقباط والمسلمين معًا على نفي سعد زغلول وزملائه، واستخدام العنف مع الوطنيين واعتقال زعمائهم، ولما لاحظ القمص مرقص سرجيوس أن الاحتجاجات كادت أن تنصَبَّ على اعتقال سينوت حنا، كتب في صحيفة «مصر» يقول:

«لماذا لا تمتد أشعة هذا الشعور الحارِّ إلى إخواني العلماء كالأستاذ القاياتى والأستاذ أبو العيون ومحمد أفندي كامل حسين، الذين يُقَاسُون بردَ الشتاء القارس في رفح.

وكان القمص مرقص سرجيوس يخطب في الجوامع والكنائس والشوارع مُنَدِّدًا بالاحتلال مطالبًا بالاستقلال، واشتهر بين رجال الثورة بلقب «خطيب مصر» الذي ناداه به «سعد زغلول»، وقد اعتقلته سلطاتُ الاحتلال البريطاني ثمانين يومًا في معتقل رفح، وهو القائل من على منبر الأزهر: «إذا كان الإنجليز يتمسَّكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط فإنني أقول: «ليمُت القبطُ ولْيحْيَ المسلمون أحرارًا».

وعندما اقتحم الجنودُ الإنجليز الأزهر يوم ١١ ديسمبر ١٩١٩، اعتبر الأقباطُ ذلك اعتداءً على كنائسهم، واحتجُّوا لدى السلطان وعلى صفحات الصحف.

* * *

وكان إطلاق اسم زعيم قبطي على شخص مسلم من أكثر مظاهر الامتزاج الاجتماعى، فقد جاء في صحيفة «النظام» في ١١ مايو ١٩٢٢: رُزِقَ حضرة كامل أفندي عثمان من أعيان أبو قرقاص المسلمين، مولودًا ذكرًا أسماه «وليم مكرم»، تقديرًا لجهود الأستاذ «وليم بك مكرم عبيد»، وتمكينًا لأواصر الإخاء الوطني.

* * *

وحينما نُفِيَ «سعدٌ» وصحبه امتنع الأقباط عن الاحتفال بأعيادهم تضامنًا واحتجاجًا، وكان الصيامُ فُرصةً لإظهار الإخاء والاندماج بين الطرفين، فكان الأقباط يزورون المسلمين في شهر رمضان ويتبادلون معهم الخطب الحماسية، وشاركت بعض التلميذات المسلمات أخواتهن القبطيّات صيام يوم الجمعة العظيمة، واشترك الطلبة المسلمون في مدرسة طنطا الثانوية مع زملائهم الأقباط في الصيام الكبير، فلمَّا حَلَّ شهر رمضان، شارك الأقباطُ المسلمين في صيامه.

وقرَّر أعضاءُ نادي رمسيس القبطي، تحويله إلى نادٍ عام لجميع المصريين؛ تخلُّصًا من أي مظهر يُقوِّي الصفة الطائفية.

وشارك الأقباطُ والمسلمون بعضهم البعض في بناء كنائسهم وجوامعهم.

* * *

وحينما دعا سعد زغلول الشعبَ المصريَّ يوم ٢٤ مايو ١٩٢٠، إلى إقامة الصلوات فى المساجد والكنائس؛ ابتهالاً إلى ربه حتى يكلِّل بالنجاح مساعي الوفد المصري في سبيل الاستقلال التام، كتب

الشاعر أحمد شوقي دُعَاءً تُلي في المساجد والكنائس بالعاصمة والأقاليم يوم ٤ يونيو ١٩٢٠، وهذا هو نص الدعاء:

«اللهم قاهر القياصر، ومُذلَّ الجبابر، وناصرَ مَنْ لا له ناصر، ركنَ الضعيف ومادةَ قُوَاه، ومُلْهِمَ القويِّ خشيته وتقواه، ومن لا يحكم بين عباده سواه، هذه كنَانَتُك فزِعَ إليك بنوها، وهُرِعَ إليك ساكنوها، هلالاً وصليبًا، بعيدًا وقريبًا، شُبَّانًا وشيبًا، ونجيبة ونجيبًا، مستبقين كنائسَكَ المكرَّمة، التي رفعتَها لقُدسكَ أعتابا، مُيمِّمين مساجدَك المعظَّمة التي شرعتها لكرمك وأبوابًا، نسألك فيها رُوحَ الحق، ومحمد نبيّ الصدق، وموسى الهارب من الرق كما نسألك بالشهر الأبرِّ والصائمية وليلة الأغرِّ والقائمية، وبهذه الصلاة العامة من أقباط الوادي ومُسْلميه، أن تُعزَّنا بالعتْقِ إلا من ولائك، ولا تُذلَّنا بالرق لغير آلائك، ولا تحملنا على غير حُكمك واستعلائك، اللهم إن الملأ منَّا ومنهم قد تداعَوا إلى الخطة الفاضلة والكلمة الفاصلة، في قضيتنا العادلة، فأتنا اللهم حقوقنا كاملة، واجعل وَفْدَنا في دَارِهِمْ هو وَفْدَك، وجُنْدَنا الأعزلَ إلاَّ من الحقِّ جُنْدَك، وقلِّدْهُ اللهم التوفيق والتسديد، واعْصِمْهُ في رُكْنِكَ الشديد، أقِمْ نُوَّابَنَا المقامَ المحمود، وظلِّلْهُمْ بظلِّكَ الممدود، وكنتَ أنتَ الوكيلَ عنا توكيلاً غير محدود، سبحانك لا يحدُّ لك كرمٌ ولا جُود، ويُرَدُّ إليك الأمرُ كله، وأمرُك غيرُ مردود، واجعل القوم مُحالفينا لا مُخالفينا، واحْمِلْ أهل الرأي فيهم على رأيك فينا، اللهم تاجنا منك نطلبه، وعرشنا إليك نخطبه، واستقلالنا

التام بكَ نستوجبه، فقلِّدْنا زمامنا ووَلِّنَا أحكامَنا، واجعل الحق أمامنا، وتمم لنا الفرح، بالتي ما بعدها مُقْتَرَح، ولا وراءها مطرح، ولا تجعلنا اللهُمَّ باغينَ ولا عادين، واكتبنا في الأرض من المصلحين غير المفسدين فيها ولا الضالين. . آمين».

لقد أراد سعدٌ من الصلاة في المساجد والكنائس- والتي ترجمها شوقي إلى هذا الدعاء- تقوية مشاعر الوحدة والإيمان بين الأقباط والمسلمين، والتأييد بين الشعب فى مصر ووفده في باريس ولندن، فيشد كل منهما أزر الآخَر.

* * *

وقد وضع الصحفي المصري «قرياقص ميخائيل» صاحب مكتب «الأخبار والاستعلامات» و«النشرة المصرية» بلندن، كافة إمكاناته الإعلامية والسياسية في خدمة الوفد والقضية المصرية، مما استحق عليه التكريم من مصر والاضطهاد من بريطانيا، فلما طردته الحكومة البريطانية بسبب فضحه جرائم جيشها في مصر، استقبله الوفد والشعب المصري بمظاهر التقدير والتكريم، عند وصوله إلى القاهرة في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩.

* * *

وقد جرَتْ محاولاتٌ بريطانية لضرب الوحدة الوطنية، منها تزوير رسالة من مواطن قبطي نشرتها صحيفة «إيجبشيان جازيت» تضمَّنت عدة مطالب للأقباط منها إسناد بعض الوظائف الإدارية الكبرى للأقباط، لكن صحيفة «مصر» القبطية أسرعت بتكذيب الصحيفة الموالية للاحتلال، مُشيدة بالتآخي بين الأقباط والمسلمين،

مؤكِّدةً في مقال لها بالصفحة الأولى: «ليس للأقباط مطالب»، وهو عنوان المقال نفسه.

وألقى مكرم عبيد خطابًا قال فيه: «خُذوا منا وظائفنا وأموالنا ومستقبلنا، ولكن اتركوا لنا إخلاصَنا فهو كل ما نملكه قوامًا لحياتنا وغذاءً لنفوسنا.

* * *

وفي أثناء عمل لجنة الدستور أشيع أن وزارة عبد الخالق ثروت وزَّعت أمرًا سريًّا على مصالح الحكومة المختلفة بأن تُراعي في التعيين أن تكون نسبة الموظفين الأقباط إلى المسلمين واحدًا إلى اثنى عشر، تنفيذًا لمبدأ حماية الأقليات الذي وردَ في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

واحتَجَّ الأقباطُ وأعلنوا أنهم «في غنًى عن تلك الحماية الموهومة التي لا يُرَادُ بها إلا التفريق بيننا وبين إخواننا المسلمين والقضاء على الحركة الوطنية».

ولما حاولت إنجلترا من خلال «لجنة ملنر» الحصول على اعتراف المصريين بالحماية، وَضَعتْ على رأس الوزارة الجديدة رجلاً قبطيًا هو «يوسف وهبة»، فإذا سكت الشعب عن الوزارة تحقق الهدوء الذي يرجوه الإنجليز من وصول لجنة «ملنر»، ولو ثار الشعب على الوزارة تكون الثورة موجهة إلى رئيسها القبطي الذي يرفضه المسلمون، ثم كانت المفاجأة أن الأقباط هم الذين احتجوا على وزارة «يوسف وهبة».

فاجتمع عددٌ كبير منهم في الكنيسة المرقصية الكبرى وأبرقوا إلى «يوسف وهبة» مُحتجِّين بشدة على قبوله رئاسة الوزارة، إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة «ملنر»، وهذا يخالف ما أجمعتْ عليه الأمة المصرية في طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة.

وتوالتْ رسائلُ الاحتجاج القبطية إلى الصحف من القاهرة والأقاليم.

وقال «ويصا واصف»: « إن يوسف وهبة لا يمثل القبط ولا يُعبِّر عن أمانيهم».

وردًا على تعيين «يوسف وهبة» رئيسًا للوزارة انتخبت اللجنة المركزية للوفد «مرقص حنا» وكيلاً للجنة ونائبًا لرئيسها «محمود سليمان» الذي كانت السلطة البريطانية قد حدَّدَتْ إقامته خارج القاهرة.

وحينما أرادت الحركة الوطنية التخلص من «يوسف وهبة» تطوَّعَ لاغتياله أحدُ الأقباط الوطنيين، وهو «عريان يوسف سعد»، وذلك حتى يُضيِّع الفرصة على المستعمر لإشعال نار الفتنة إذا ما قام بالاغتيال أحد المسلمين .

وتوالت بعد ذلك محاولاتُ اغتيال ثلاثة من الوزراء المسلمين الأعضاء في وزارة «يوسف وهبة»، بما يؤكد أن الدافع لم يكن دينيًا أو طائفيًا، بل بسبب السلوك السياسي.

* * *

وعندما ألَّف «سعد زغلول» وزارته بعد أن فاز في أول انتخابات برلمانية، ذهب إلى الملك فؤاد يقدم له كشفًا بأسماء وزارته، وقرأ الملك

الكشف وبدَتْ عليه الدهشة كما يصفه مصطفى أمين في «الكتاب الممنوع»- ثم قال الملك:

فيه غلطة! أن في الوزارة وزيرين قبطيين، وأن التقاليد جرت بأن يكون في الوزارة وزيرٌ قبطيٌّ واحد وتسعة من المسلمين، ولعلك تعرف أن نسبة الأقباط إلى المسلمين بين سكان مصر هي أقل من واحد إلى عشرة.

قال سعد: «هذه وزارةُ الثورة، وعندما كان الإنجليز يُطلقون علينا الرصاص لم يُرَاعُوا نسبة الأقباط إلى المسلمين! وعندما كانوا ينفوننا إلى سيشل لم يُرَاعُوا النسبة، فقد كنا أربعة من المسلمين واثنين من الأقباط، وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام لم يرعوا النسبة أيضًا، فقد كانوا ثلاثة أقباط وأربعة مسلمين!

واضطر الملك أمام حُجة سعد القوية أن يوقع هذا المرسوم.

* * *

وكان لنجاح سعد زغلول في توحيد المسلمين والأقباط أثرُه في كل الحركات الوطنية في الشرق.

وقال غاندي في لندن ١٩٣١: «لقد كان سعد زغلول أستاذي، قلَّدناه في حركته الوطنية، قلَّدناه في فكرة تأليف الحزب من طبقات، كلَّما اعتقل الإنجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى، ولكننا فشلنا في أمرين، نجح فيهما سعد زغلول، أولهما توحيد الهندوس والمسلمين، كما وَحَّدَ سعدٌ بين الأقباط والمسلمين، وثانيهما إضراب الموظفين».

وزار صحفيٌّ أمريكي قادم من الهند، سعد زغلول، وقال له بأنه قابَلَ «غاندي» وأنَّ «غاندي» قال له: إن «سعد زغلول» هو أستاذي في الوطنية وأستاذ كل الحركات الوطنية الجديدة في الشرق.

وسُرَّ «سعد زغلول» بهذه التحية، وقال: «هذا وسام ممن يملك منح الوسام».

من بطولات المرأة فى ثورة ١٩١٩

كانت تظاهراتُ النساء أبرزَ مفاجآت ثورة ١٩١٩. هكذا رأى الباحثون والمؤرخون، وهي شهادةٌ تُضاف إلى مفاخر أول ثورة شعبية مصرية في العصر الحديث، ولكنها شهادة تنقص من تاريخ المرأة المصرية التي سبق لها أن تظاهرت في عهد الزعيم مصطفى كامل؛ احتجاجا على قانون المطبوعات الذي قيد حرية الرأي والفكر والصحافة، هذه الحقيقة تؤكدها السيدة أمينة السعيد إحدى رائدات النهضة النسوية المصرية، وهي حقيقة تؤكد في نفس الوقت أصالة المرأة المصرية وأن كفاحها لم يكن وليد ثورة ١٩١٩، بل كان ممتدًا إلى ما قبلها، وهو ما يُثبت أنَّ تاريخ نضال المرأة المصرية متصل الحلقات، لم يظهر هكذا فجأة وبدون مقدمات، بل كان ذا أصالة وعراقة، فكان من الطبيعي أن ينضج على مُضي العهود وأن يؤتي ذلك النضال ثماره الطيبة في الوقت المناسب.

ومن الملاحظات الذكية لأمينة السعيد وهي ترصد بطولات نسوية في ثورة ١٩١٩، أن حركة المرأة المصرية كانتْ خالية من العنف الذي وصم حركة الأوربيات والأمريكيات حين قمن بمظاهرات غاضبة لجأن فيها إلى العنف الشديد، فحطّمن فوانيس الشوارع والعربات والمنشآت العامة، ولم يهدَأْنَ حتى استُجيبَ لمطالبهن، أو استجيب

للجانب الأهمِّ منها على الأقل، لم يحدث شيء من هذا في مصر، وهو من دواعي فخر المرأة المصرية التي حققت مكاسبها نتيجة لحركة نسائية قوية انبثقت من قلب الحركة الوطنية، الملاحظة الثانية التي تُذكر أيضًا بالفخر والاعتزاز للمرأة المصرية أنها خاضت معركة النضال الوطني قبل أن تحصل على أي حق من الحقوق، أو يُعترف لها بأدنى دور اجتماعي خارج أسوار البيت الذي كانت تعيش وتموت فيه. وكان دافعها الوحيد إلى المشاركة في التضحية والفداء وطنيًّا بحتًا يقوم على الإيمان بحق مصر في الحرية والاستقلال.

* * *

بدأت الانتفاضةُ الأولى للحركة النسائية أيام الزعيم مصطفى كامل في مُسْتَهَلِّ القرن العشرين عندما صدرت القوانين بتقييد حرية الصحافة، وكتب الثائر الشاب «مختار طلعت صبور» بإحدى الجرائد اليومية مقالاً مثيرًا يُودِّع به حرية الصحافة تحت عنوان «وداعًا إلى حين».. فلقد هز هذا المقال المثيرُ مشاعرَ الناس بعُنف واخترقت أصداؤه جدران الحريم العالية، فإذا بالمصرية التي لم تكن تعرف الطريق إلى باب بيتها تنفر غاضبة وتنفض عنها قيود التقاليد البالية وتخرج- لأول مرة في تاريخ بلادنا- في مظاهرة عارمة.

وكانت تقود هذه المظاهرات ست فتيات: «تفيدة طلعت صبور» وأختها «عريفة طلعت صبور» شقيقتا الشاب الثائر «مختار» الذي كتب ذلك المقال، واشتركت معهن «جميلة عطية» والأخوات الثلاث «وجيدة» و«أمينة» و«فهيمة ثابت».

كانتْ قيادة هذه المظاهرة تتألَّف من أولئك الستة المتحمِّسات، ومن ورائهن سارتْ جمهرة ضخمة من النساء يهتفن بسقوط الاستعمار والاستبداد، ويطالبن بعودة حرية الصحافة.

ولقد شعرت السلطةُ الحاكمةُ المستبدَّة بمدَى خطورة مشاركة النساء والرجال في الحركة الوطنية، فتصدَّت الشرطة لهنَّ ولجأ رجالُ الأمن إلى العُنف والتحقير والتطاول في تفريق شملهن، غير أن هذا الأسلوب زاد النساء حماسة على حماسة، فقسمن أنفسهنَّ إلى مجموعات صغيرة تولَّت توزيع المنشورات المعادية للاستعمار، وتعليق الملصقات الوطنية على الجدران في جميع الأحياء واقتحام دُور الحكومة لحضِّ الموظفين على الانضمام إلى حركة الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة.

وكان الزعيم مصطفى كامل يكتب بقلمه وبيده الخطب الحماسية ويُعطيها لقائدات الحركة كي يُلقينها في المحافل العامة ويستنفرْن بها همم الرجال، ويوقظن الحماسة الوطنية في نفوس الكبار والصغار، وعندما انتقل مصطفى كامل إلى جوار ربه أتى رجال السياسة بالفتاة تفيدة طلعت صبور، وحَمَّلوها العلَم فسارتْ به في مقدِّمة موكب الجنازة حتى وصلت إلى المقبرة في حي الإمام الشافعي، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢، حين تقرر نقل جثمان مصطفى كامل من مقبرته الأصلية إلى ضريح الزعيم د. أحمد ماهر، ذهبت السلطاتُ تبحث وتنقِّب عن حاملة العلم يوم وفاته، ولما وجدتها أُسْنِدَ إلى السيدة تفيدة طلعت صبور- وهي في شيخوختها- أن تقوم بنفس الواجب مرة أخرى.

ومضت قائداتُ أول مظاهرة نسائية إلى طريق الجهاد على مر العهود، فانخرطت تفيدة طلعت صبور في صفوف الهلال الأحمر، وانضمّت أختُها الكبرى عريفة طلعت صبور إلى صفوف سعد زغلول، وشاركته هي والأخوات الثلاث: «وجيدة» و«أمينة» و«فهيمة ثابت» الجهادَ في دُنيا السياسة من خلال اشتراكهن في لجنة الوفد المركزية للنساء، أما «جميلة عطية» فقد انضمّت إلى صفوف «هدى شعراوي» وبرزت بجانبها في عام ١٩١٩، حين قامت الثورة الوطنية الكبرى على إثر نفي سعد زغلول وزملائه خارج البلاد لأنهم تجرّءوا في مواجهة المندوب السامي البريطاني على طلب الاستقلال.

* * *

ولم تضيّع السيدةُ صفية زغلول، زوجة الزعيم المنفي، لحظةً واحدة في الحزن والجزَع، فقد عادتْ من زيارة إحدى شقيقاتها، حيث كانت ساعة الاعتقال، وما إنْ علمت بما حدث في غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت إلى «شعراوي» باشا تُبْلِغُه أن مكتب «سعد» مفتوح له ولزملائه في غياب «سعد» كما كان في حضوره، وترجو زملاءه أن يقبلوا دعوتها على العشاء في ذلك المساء وأن يعقدوا جلستهم الأولى في مكان انعقادها المألوف لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقلّ تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها، فقرر الأعضاء أن يُلبُّوا رجاءها وأن يشكروها عليه، واعتذروا عن حضور العشاء لاشتغالهم بإعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم واتخاذ الخطة التي تلائم الموقف الجديد.

خرج المصريون في مظاهرات وإضرابات عن العمل في القاهرة، ما لبثت أن أنتشرت بها إلى المدن الكبيرة والصغيرة في طول البلاد وعرضها، ووصفت «هدى شعراوي» هذه المظاهرات بأنها شرارات تطير من فوهة بركان يغلي على وشك الانفجار، وكان كل من يرى هذه الثورة العارمة تنتشر بشكل يوضح عمق وقوة نارها- كان يقول إنه لا يمكن احتواؤها، وقامت الثورة في كل مكان، لأنه لم يمكن هناك من طريق آخر للعمل سوى الثورة.

* * *

وتستدعي «هدى شعراوي» إلى الذاكرة كيف أنها وزوجها عَملا في النضال الوطني، فقد أخذ «علي شعراوي» الذى كان نائبًا لرئيس الوفد مكان سعد زغلول المنفي، وأبقى زوجته هدى شعراوي على عِلْمٍ بالأحداث، حتى إذا سُجِنَ أو نُفِيَ هو ورجالُ الوفد الآخرين أمكن للنساء أن يحملن راية الكفاح مكانهم وكان وقتًا صعبًا وخطرًا يسودُه وجودٌ طاغٍ للجنود والشرطة البريطانية، والأحكام العرفية ومنع التجوُّل والرقابة، وكانت تعبئة شبكة الاتصالات النسائية أمرًا حيويًا.

وفى الرابع عشر من مارس ١٩١٩ أصبحت «حميدة خليل»- وهي امرأة من عامة الشعب- أول شهيدة مصرية عندما سقطت صريعة بطلقة من جندي بريطاني أمام مسجد سيدنا الحسين.

وبعد يومين اثنين، في ١٦ مارس ١٩١٩، خرجت نساءُ الطبقة العليا إلى شوارع القاهرة شاجباتٍ العُنفَ والقمع اللذَيْن يمارسهما


مظاهرات النساء في ثورة ١٩١٩

البريطانيون ضد المواطنين المصريين، ومحتجّاتٍ على اعتقال الزعماء الوطنيين.

وكان المستعمر قد تلقّى درسًا لا يُنْسَى بخروج النساء إلى المعترك الوطني أيام «مصطفى كامل»، فاستقرّ رأيُه على الحيلولة دون تكرار التجربة مرة أخرى، خاصةً وأنها جاءتْ أوسعَ شملاً وأصلب رأيًا وأكثرَ عنادًا في خدمة الوطن، وكانت تقود هذه المظاهرة «هدى شعراوي» وإلى جانبها «إستر فهمي ويصا»، و«جميلة عطية»، و«هدية بركات»، و«إحسان القوصي»، وغيرُهنَّ من المصريات الواعيات المسلمات والقبطيات اللاتي تجمّعن فيما يُقدر بين (١٥٠) إلى (٣٠٠) امرأة في بيت حرم «أحمد أبو أصبع» في جاردن سيتى، حيث تَرَكْنَ سياراتهن وعرباتهن التي تجرُّها الخيول، وبـدأن مسيراتهن على الأقدام، وحملت النساءُ المحجباتُ في مسيراتهن أعلامًا يتعانق على صفحاتها الهلال والصليب، مُلَوِّحات برُموز وحدة الأمة مسلمين وأقباط في مواجهة المبدأ الاستعماري «فَرِّقْ تَسُدْ» ترفرف بين أيديهن ألوية كُتب عليها باللغتين العربية والفرنسية «يحيا المدافعون عن العدالة والحرية»- «يسقط الظالمون والطغاة»- «يسقط الاحتلال».

وتروي «هدى شعراوي» في مذكراتها قصة الكمين الذي نصبه الإنجليز حتى لا يتسع نطاق المظاهرة النسائية، فتقول: كان الاتفاق يقضي بأن نقصد سفارة أمريكا أولاً، ثم سفارة فرنسا، ولكنني رأيتُ فتياتنا قد غَيَّرْنَ خط السير، وقصدن بيت الأمة أولاً، فلما أرسلتُ صديقتي «وجيدة» هانم لتنبههن إلى ذلك، قُلْنَ لها إن غالبية السيدات قد قرَّرن ذلك، فأذعنت لهذا القرار على مضض، وابتدأنا ببيت الأمة

بدلاً من أن ننتهي به حسب الاتفاق، ولم نكد نصل إلى هناك حتى حاصَرَنا جنودُ السلطة الإنجليزية، وأحاطوا بنا مُسلَّحين وقد سدوا الشوارع بمدافع الماكينة، فوقفت صفوفُنا تحيط بها صفوف الطلبة الذين كانوا يتبعوننا طوال الطريق لحمايتنا.

وبينما نحن في تلك الوقفة التي أجبرونا عليها، أردتُ أن أشق طريقي بالقوة لأقود مسيرة السيدات، فتقدَّمت إلى الأمام وإذا بجندي إنجليزي يجلس القرفصاء بسرعة ويصوب فوهة بندقيته إلى صدري، وعندما حاولتُ أن أتقدَّم نحوه أسرعَتْ إحدى السيدات تجذبُني مِن الخلف لتمنعني من التقدم، فقلتُ لها بصوت عال: دعيني أتقدَّم، ليكون لمصر اليوم «مس كافيل»- وهي ممرضة إنجليزية مشهورة أسرها الألمان وأعدموها أثناء الحرب العالمية الأولى وأثار إعدامها ضجة كبيرة في العالم- فما كاد الجندي يسمع هذا الاسم حتى خجل وقام على الفور، وبقينا على هذه الحال ثلاث ساعات تحت وهج الشمس، وكم تمنيتُ أن تُصيبني ضربة شمس لتقع مسئولية ذلك على السلطة الغاشمة.

وأثناء ذلك الوقت، توجَّه الطلبة إلى السفارة الأمريكية، ثم إلى سفارتي إيطاليا وفرنسا، ووقفوا يصرخون: «لقد حاصرت السلطة الإنجليزية سيداتنا أمام منزل زغلول.. نطلب الإنصاف والمساندة». وقد توجه سفير أمريكا إلى موقع الحصار والتقط بعض الصور الفوتوغرافية، وهال هذا الأمر السلطة البريطانية، وسرعان ما جاء اللواء «رسل» باشا حكمدار العاصمة، وطلب أن نعود إلى منازلنا، بدعوى أننا خالفنا أوامر السلطة بهذه المظاهرة، ولم تجد السيدات بُدًّا

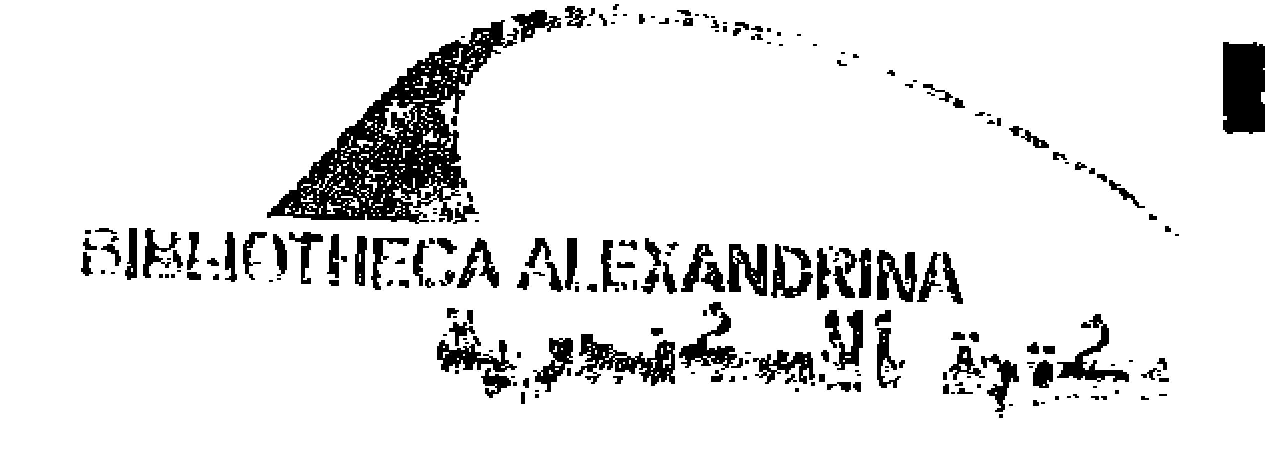
من الانصراف أمام القوة والتعسف، ولكنهن- قبل العودة- أبلغن السفارات احتجاجهن على مسلك قوات الاحتلال وعلى استمرار الحماية غير المشروعة وقيام الأحكام العرفية في مصر بلا مبرر، وبعد أربعة أيام قمن بمظاهرة ثانية لقيت مصيرًا مشابهًا.

وقد وضع جهاد النساء تحديًا أمام قائد الشرطة البريطاني، ففي رسالة أرسلها إلى ابنه يشرح فيها «رسل» باشا مشكلته وحلها في لغة بالغة الغطرسة.

«وكانت مشكلتي التالية هي مظاهرة قامت بها السيدات الأهليات في القاهرة، وأرعبتني هذه المظاهرة، إذ إنَّ تركها تمر في الشوارع ستجمع جمهورًا كبيرًا حولها بلا شك، وكانت التعليمات التي سأصدرها هي أن توقف، وإيقاف مسيرة يعني استخدام القوة، واستعمال القوة ضد النساء يوقعك في الخطأ.

حسنًا، لقد تجمَّعن في سيارات وغيرها، ثم ترجَّلن منها وبدأن المشي في مسيرة، تركتُهن يمضين قليلاً ثم سددتُ عليهن الطريق بقوات الشرطة المدعمة بالجيش، وعند ذاك اضطرَّتْ تلك الكائناتُ العزيزات أن يبقين في حَرِّ الشمس ساعة ونصف، وليس أمامهن ما يجلسن عليه إلا حجر الرصيف».

وفي مذكراته المنشورة تغيرت «الكائنات العزيزات» التي كتب عنها «رسل» لابنه فأصبحت: «السيدات اللواتي تحركت ضدهن قوة ضاربة كبيرة مع عدم استعمالها، إذ كان استعمال القوة مخصصًا للطبقات الدنيا(!) وعند إشارة أعطيتُها أغلقت نطاق الشرطة حولهن ووجدت السيداتُ طريقهن مسدودًا بطابور مُرعب من رجال الشرطة



المصريين المجندين إلزاميًّا، الذين نُبهوا من قبل إلى عدم استعمال العُنف ولكن رؤساءهم الضباط أعطوهم ترخيصًا كبيرًا لاستخدام سخريتهم الريفية التي يتمتعون بها ضد السيدات المتكلفات الأناقة اللواتي كُنَّ يواجهنهم».

وتذكر «هدى شعراوي» أن بعض النساء بدأن في توبيخ رجال الشرطة المصريين، وقد تأثر عدد قليل منهم بدرجة كبيرة، وانخرطوا فعلاً في البكاء. وقد نظم حافظ إبراهيم (شاعرُ النيل) قصيدة تحية لشجاعة المرأة المصرية وتسجيلاً لهذا الحدث التاريخي، وسخر فيها من خوف جنود الاحتلال من هذه المظاهرة لعله كان يحسب أن بها ألمانًا يتخفَّون في زي السيدات وجاء في هذه القصيدة:

فليهنأ الجيشُ الفَخُو ... رُ بِنَصْرِهِ وبِكَسْرِهِنَّهْ
فكأنَّما الألمان قد ... لَبِسُوا البَراقِعَ بينَهُنَّهْ
وأَتَوْا «بِهندنبرجَ» مُخْـ ... ـتفيًا بمصرَ يقُودُهُنَّهْ
فلذاك خَافُوا بأسَهُـ ... ـنَّ وأشفقوا مِنْ كَيْدِهِنَّهْ

وقد نُشرت هذه القصيدة ووُزِّعَتْ دون توقيع، نظرًا لظروف الرقابة وتقييد الحريات.

ولأهمية هذا اليوم ١٦ مارس أعلنته السيدة «سوزان مبارك» عيدًا للمرأة المصرية ويومها العالمي، حيث كانت هذه المظاهرة، التي افتتحت بها المرأة المصرية مشاركتها في ثورة ١٩١٩، نواة لتأسيس أول إتحاد نسائي مصري عام ١٩٢٣.

* * *

ولم تتوقّف النساءُ عن الاحتجاج، الذي توسَّعَ فلم يعد يشمل الطبقة العليا فقط، فقد خرج الممثلون والممثلات من أعضاء الفرق المسرحية من ميدان الأوبرا في عربات مكشوفة تجرُّهُنَّ الخيول، وهم يغنون أغاني وطنية، وتذكر روز اليوسف-الممثلة والصحفية- مدى الحماس آنذاك عندما طافت هي وغيرها من الممثلات شوارع القاهرة في تلك المظاهرات.

أمَّا نساءُ الطبقة الاجتماعية الدنيا فقد انطلقن مع رجالهن في احتجاجات اكتسحت الشوارع، بتلقائية لم يسبقها ترتيب، وكُنَّ الهدف الذي أطلَقَ البريطانيون عليه الرصاص أحيانًا، مما أدَّى إلى قتل بعضهن، مثل «حميدة خليل»، وتبعتها «سعدية حسن» التي قتلت في بولاق بعد أربعة أيام من المظاهرة الأولى، وهي تسير في مظاهرة شعبية احتجاجية في بولاق، وتحوَّلتْ جنازة شهيدة أخرى هي «شفيقة بنت محمد عشماوي» إلى مشهد مؤثر للتضامن الوطني عندما لُفَّ نعشُها بعلم مصر، وتبعها الرجال والنساء من كل الطبقات الاجتماعية في مسيرة احتجاجية صامتة، وقد أصدرت قيادة الثورة منشورًا روت فيه قصة استشهادها:

«شاركت شفيقة محمد في مظاهرة يوم ١٠ إبريل، وكانت مظاهرة كبيرة ضمّت السيدات من مختلف الطبقات، وسِرْنَ في الشوارع حتى وصلن إلى مَقَرِّ المعتمد البريطاني، وطَلَبْنَ مقابلته، ليرفعنَ إليه احتجاجًا مكتوبًا، فمنعهن العساكر الإنجليز بالسلاح، وضربُوا حولَهُنَّ حِصَارًا بالبنادق والسونكيات، ومع ذلك لم يعبأن، وتقدَّمَتْ واحدةٌ منهنَّ «شفيقة»، وهي تحمل العلم في يد والاحتجاج في اليد

الأخرى، واخترقت الحصار حتى وصلت إلى مكتب «ملن شيتهام» القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، فتناول الاحتجاج من «شفيقة» وتظاهَرَ بأنه لم يفهمه مع أنه يجيد العربية قراءة وكتابة، وقال لشفيقة محمد: إن الإحتجاج مكتوب باللغة العربية، ماذا تريدين؟

فأجابت: إنه احتجاج عن الأعمال الوحشية التي يعاملنا بها جنودكم بدون ذنب، إلا أننا نطالب بحرية مصر واستقلالها.

وسألها «شيتهام»: وما تلك الأعمال الوحشية؟

فقالت: ضرب النار على أولادنا وأطفالنا الأبرياء، ورجالنا المجردين من السلاح لمجرد احتجاجهم بالمظاهرات السلمية على منع زعمائنا من السفر لعرض قضيتنا على مؤتمرات السلام، وذلك مثل باقي دول العالم وتنفيذًا لمبادئ الرئيس «ويلسون».

وسألها «شيتهام» مرة ثانية: وهل هناك أشياء أخرى؟ فأجابت: نعم نحتجّ على اعتقال زعمائنا ونفيهم إلى مالطة.

ويئس «شيتهام» من «شفيقة»، وضاق صدره بها، فقال لها منذرًا: تلك هي المرة الأخيرة التي نراكِ فيها تشاركين في التظاهرات، وإلا سيكون الاعتقال مصيرك، فقالت «شفيقة»:

سترونني في كل تظاهرة.. واستدارت الشابة المصرية- ذات الثاني والعشرين ربيعًا- بخطًى ثابتة وهي رافعة الرأس، والعلم في يدها. وفتحت الباب لتخرج، وأغلق الحارس الباب خلفها، وأخذ «شيتهام» الاحتجاج الذي تركته، ومزقه، وألقى به في سلة المهملات. وقطَعَ

سكونَ الموقف صوتُ طلقات الرصاص ينهمر. وأطلَّ المندوب البريطاني من نافذة غرفته ليجد «شفيقة محمد» جثةً هامدة مضرجة في دمائها الزكية، ومن حولها زميلاتها وهن يهتفن:

تحيا ضحايا الحرية.. في ذمة الله يا «شفيقة».

* * *

وكانت هناك أخريات من نساء الشعب أصبحن شهيدات، منهن: «عائشة بنت عمر»، «فاطمة رياض»، «نجية سعيد إسماعيل»، على سبيل المثال لا الحصر، كما جُرحت نساء كثيرات، واستشهدت أخريات في الشوارع، أو عندما كُنَّ يشجِّعْنَ من منازلهن وشرفاتها، الرجالَ السائرين في المظاهرات، وجمعت «هدى شعراوي» أسماء اللواتي استشهدن أو جرحن وقامت بزيارة أسرهن للمواساة.

غير أن كل أنـواع العنف والتعسُّف لم تزد المصريات إلا عزمًا وإصرارًا على الجهاد في سبيل الوطن، مهما كانت التضحيات، وأنشأن- كما تقول «أمينة السعيد»- «جمعية المرأة الجديدة»؛ بزعم أنها لخدمة الفقيرات، والحقيقة أنها كانت الملجأ السري لزعماء الثورة من الساسة والمجاهدين، وفي هذا الملجأ السري كان الرجال يجتمعون كل ليلة خُفية عن الأنظار المتربصة بهم، ويكتبون المنشورات، ويوزعون الأوامر السرية ويطبعونها، ثم تكلف النساء بحمل الأوراق والمنشورات السرية إلى مواقعها، فكانت «هدى شعراوي» وصاحباتها يُخفينها تحت «الحبرة» التي بقين إلى ذلك

الوقت يتحجّبن بها، ويسافرن بها من بلد إلى بلد، ومن مديرية إلى مديرية، ومن كفر إلى كفر، مقدرات تمام التقدير خطورةَ العمل الذي يقُمن به، ووحشية العقاب الذي ينلنه إذا اكتشف أمرهن.

فقد قامت «هدية بركات» بالسفر إلى صعيد مصر بالقطار، ووزعت سلال التسوق مملوءة بالنشرات السرية، على المدرسات عند توقف القطار في المحطات المتتالية، وفي أسيوط أعطت «زينب طلعت» بمعونة خادمات الطعام، والمساعدة للمناضلين المشتركين في تخريب خط السكة الحديد، لمنع قوات الاحتلال من نقل العتاد والسلاح إلى أقاليم مصر للقضاء على الثورة.

وقد شاركت طالبات المدارس في هذا النضال الوطني، وصارت طالبات المدرسة السنية نشطات في الحركة النسائية، مما أثار ذُعْرَ مدرساتهن البريطانيات، وتتذكر «تحية محمد أصفهاني» كيف أن الطالبات الملتحقات بالدراسة الصباحية كُنَّ يبلغن الطالبات المقيمات في الدراسة الداخلية بالمدرسة عما يحدث في المدينة، وكانت «هيلانة سيد رواس»، و«جميلة عطية»، و«عطية أبو إصبع» يُوزِّعْنَ المنشورات داخل المدرسة، كما سلمتها إلى منازل المواطنين، رغم الرقابة المكثفة للشرطة والأخطار التي تهددهن.

على أن الأخطر من كل ذلك هو دور المرأة في إيجاد حلقة وصل بين زعيم الثورة «سعد زغلول» وهو في باريس للدعاية للقضية المصرية، وبين زعيم التنظيم السري للثورة «عبد الرحمن فهمي»، كما يتضح من هذه الرسالة:

«سري

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة

مدام عزمي وصلت، نقلت إلينا ما كلِّفَتْ بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية عندكم.

سعد زغلول»

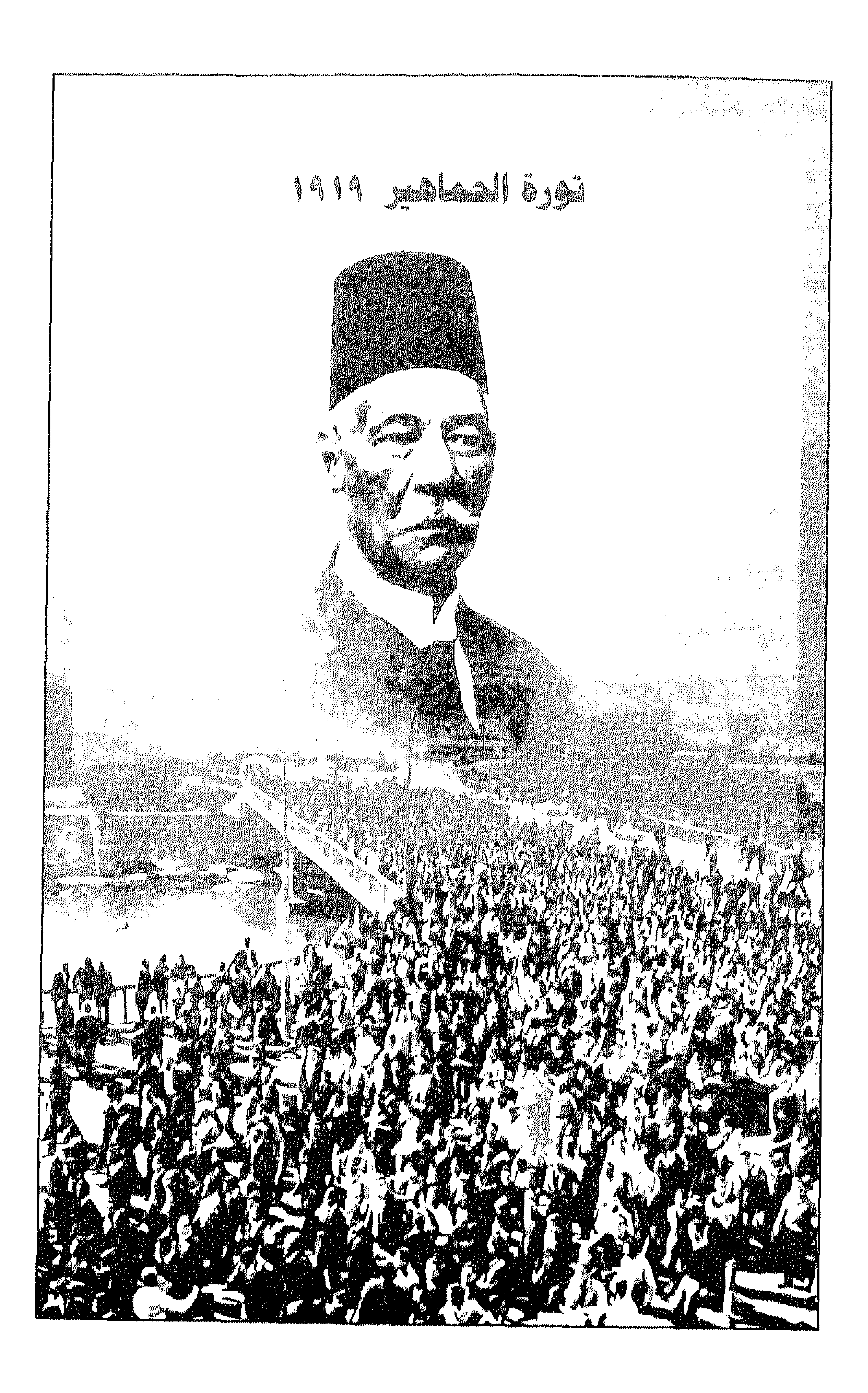
أما مدام عزمي فهمي، فهي قرينة د. محمود عزمي، الصحفي الكبير الذي أصبح ممثلاً لمصر في الأمم المتحدة بعد ذلك.

* * *

وحينما امتدح المندوب السامي البريطاني عدم اشتراك الموظفين في أحداث الثورة مُثنيًا على التزامهم، اعتبروا ذلك إهانة لهم وقاموا بإضراب شامل تعرضوا خلاله للإنذار بالعقاب والفصل من العمل إذا لم يعودوا إلى أعمالهم، وقد ضعفت أمام هذا التهديد بعض النفوس، فقامت السيدات بالوقوف أمام الدواوين لمنع الموظفين من الدخول، وكن ينتزعن أساورهن وحليهن الذهبية ويقدمنها لهم قائلات: «إذا كان أحدكم في احتياج لمرتبه، فليأخذ هذه الحلي، ولا تُسوِّدوا وجُوهَنا بعد صدور الإنذار البريطاني».

* * *

ولم تُضَحِّ المرأةُ المصرية في ثورة ١٩١٩ بنفسها ومالها فقط، بل ضحَّت أيضًا بشرفها كما يذكر لنا «مصطفى أمين» في كتابه «الكتاب الممنوع.. أسرار ثورة ١٩١٩».


ثورة الجماهير ١٩١٩

فقد كلف الجهاز السري لثورة ١٩١٩، الطالب «عبد القادر محمد شحاتة»، بالمدرسة الإلهامية الثانوية، لاغتيال أحد الوزراء المتعاونين مع الإنجليز، ضمن خطة واسعة للتخلص من المتعاونين مع الاحتلال والذين يطعنون الثورة في ظهرها، وكان من هؤلاء «محمد شفيق» باشا وزير الأشغال في وزارة «إبراهيم سعيد» باشا، الذي أطلق يد الإنجليز في تغيير نظام الري في السودان خدمة للمصالح الاستعمارية وإلحاقًا للضَّرر بالمصالح الوطنية، وقام «عبد القادر» بإلقاء قنبلة على سيارة الوزير، فانفجرت القنبلة ونجا الوزير، وقُبِضَ على الطالب الفدائي الذي مورست ضده كل أنواع التعذيب ليعترف على مشاركيه من أعضاء التنظيم السري، خاصةً أن بعض شركائه في المنْزل الذي كان يسكن فيه قد شهدوا أنه كان يبيت لياليه الأخيرة خارج البيت، وعمل الجهاز السري على إنقاذ «عبد القادر»، فتم تهريب رسالة إليه من خارج السجن تخبره بأن سيدة اسمها «دولت فهمي» ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقًا، ستتقدم للشهادة وتقول إنَّ «عبد القادر» كان يبيت في تلك الليالي عندها، وعليه أن يعترف بهذا، وبالفعل قبضوا على «دولت فهمي» التي قامت بتمثيل الدور المتفق عليه، ودخلت سيدة حسناء فهجمت على «عبد القادر» تقبله وتناديه: يا حبيبي.. يا حبيبي! رغم أن أحدهما لم يَرَ الآخَرَ من قبل. ومع ذلك ضحت بشرفها وسمعتها مُعْتَرِفَة بأنه يبيت عندها وأنه عشيقُها، وصدر الحكم بالإعدام، ثم خُفِّفَ إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وقضى الشاب الفدائي يحلم بالفتاة التي ضحّت بأعز ما تملك كي تنقذه من حبل المشنقة، وبعد أن قضى في ليمان طرة أربع سنوات، أفرجت عنه

حكومة الشعب برئاسة سعد زغلول، ضمن مجموعة من الفدائيين الذين سجنتهم قوات الاحتلال، وكان أول ما فكر فيه «عبد القادر» بعد عودته إلى الحرية، هو البحث عن «دولت فهمي» ليتزوجها، ليكتشف الحقيقة المفجعة، بعد أن تَهَرَّبَ منه الجميع فترة طويلة قبل أن يُجيبوه، فقد عَرَفَ أن أهلها قتلوها ليغسلوا عارَهُمْ، ولم يدركوا أنها طوَّقَتْ أعناقهم بأكاليل الغار حين ضحَّت بسُمعتها من أجل الوطنية المصرية.

* * *

وأثمر الجهادُ الوطني للثورة المصرية رجالاً ونساءً بالإفراج عن سعد زغلول وصحبه لتغمر البلاد أفراح النشوة والنصر، واستعدَّ الجميعُ لاستقبال زعيم الأمة، فلم تحدث حادثة إجرام واحدة، وشوهدت- كما يصف العقاد في كتابه «سعد زغلول.. سيرة وتحية»، جموعُ النسوة الشقيات المتبذلات على مركبات النقل يُحيين وطنهن، ولا ينظر إليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذي تثيره أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات.

* * *

وبعد فشل المفاوضات التي أصرَّت إنجلترا خلالها على الإبقاء على الحماية، وأصرَّ سعدٌ على الاستقلال التام، لم تجد قوات الاحتلال بدًّا من تحديد إقامة سعد وإنذاره بمغادرة القاهرة إلى الريف، ولكنه أصر على الاستمرار في مخاطبة شعبه، فلم تجد السلطة المحتلة مفرًّا من نفي سعد مرة أخرى، وحاولت زوجته صفية أن تركب معه، وهَمَّ بعضُ الجند أن يمنعها بالقوة، فالتفت إليها سعد وهو يقول: يا

صفية أرجوكِ.. أرجوكِ ما تبهدلنيش، فقالت: «لا عاش من يبهدلك يا سعد».

وثابت إلى عزيمتها المعهودة، والتفتت إلى الباكين من حولها تزجرهم وتوصيهم بالجلَد والسُّكون وظلَّت زوجة الزعيم تقوم بدورها فخصصت الدور الأرضي من منْزلها لاجتماعات الزعماء ولجان الطلبة، بل من بيت الأمة أيضًا كانت جمعية المرأة الجديدة، تقوم بدورها السري كمقر لزعماء الثورة، فأذنت سلطاتُ الاحتلال لصفية بالسفر للحاق بسعد بعد أربعة أيام من نفيه، تقديرًا لخطورة بقائها، لكنها رفضت السفر بعد أن كانت تسعى إليه، وآثرت أن تظل في مصر لكي تدير الدفة من قلب أرض الوطن.

يوم أن جاءها سعدٌ يقول لها في فجر الثورة: يا صفية، إنني وضعت رأسي على يدي هذه- وبسط لها يُمناه- كان جوابها: وضع رأسي هذا على يُسراك.

ويوم جاءها الرسل ينقلون لها ما يُعانيه في منفاه بسيشل ويبالغون في سوء ما يُعانيه ويسألونها أن تستعطفه على نفسه وعليها، وترجوه أن يعتزل السياسة ليضمن العودة إلى بلاده وبيته- كان جوابها-: إن كانت حياةُ النهضة في بقاء سعد في منفاه، فبقاؤه في ذلك المنفى هو الذي أتمناه.

بل إن صفية زغلول لم تكن راضية عن الوفود التي ذهبت إلى قصر الملك فؤاد تلتمس منه العفو عن سعد، الذي نقرأ في مذكرات سعد (يوم ٨ ديسمبر عام ١٩٢٢): أخبرتني الست صفية زغلول أنها تأثرت جدًا عندما رأت الوفود يذهبون إلى قصر عابدين، ويلتمسون

العفو عني، إذ افتكرت أن هذا الالتماس ضعة من كرامتي، والنجاح فيه يغل يدنا عن العمل، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذي تحملناه، روت لي ذلك وهي شديدة التأثر فأعجبت بدقة شعورها وعُلُوِّ نفسها، وزادت محبتها في قلبي ومنْزلتها في نفسي عُلوًّا، ولقد قالت لي إنها اشتركت في المنشور الذي وضعه الوفد احتجاجا على الحكومتين الإنجليزية والمصرية، بخصوص إبعادي في سيشل، مع كون جوِّها يضرُّ بصحتي، وحرَّضت عليه (وهو المنشور الذي حُكِم حُكْم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه وطالبوا الشعب فيه بمقاطعة البضائع الإنجليزية) وأنها- أي صفية- لو خُيرت بين أن تُسلِم روحها، وخروجهم من السجن لاختارت تسليم روحها!..

فامتلأتُ إعجابًا بها، وإكبارًا لها، ولما ورد التلغراف من أهلهم بقرب الإفراج عنهم بكت حنانًا عليهم، وسُرورًا بهم، وأجابتني بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة، حتى فاضت به دموعها، فما زادني هذا البكاء منها، إلا سرورًا بها، وقلت: «حقًا إن القلب هو الإنسان».

وشاركت السيدات بمنشور طالبن فيه بمقاطعة الإنجليز.

واستطاعت زوجات المتهمين من قادة الثورة السبعة، إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم، ولو أدَّى ذلك إلى الحكم بإعدامهم، فوقفوا هذا الموقف العظيم.

ولما كانت تساء معاملة الزعماء السبعة في السجن بدأت خلايا السيدات تعمل، وبدأت خطاباتُ التهديد تصل إلى الوزراء بقتلهم إذا لم تتحسن معاملة القادة السبعة، وكانت السيدة «إستر فهمي

ويصا» هي التي ترأس الخلية التي تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز بإثارة الرعب في قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المُعتقلين.

ووصلت التهديدات إلى دار المندوب السامي البريطاني وزوجات الموظفين بأن «سبعة من قادة الثورة يُعَامَلُون في معسكر الاعتقال معاملة المجرمين، وإذا لم تتحسَّن هذه المعاملة فورًا فسَتُحْرَمِين من زوجِكِ لا سبع سنوات فقط، وإنما إلى الأبد».

وعندما تقدمت السيدة «إستر فهمي ويصا» بعد ذلك لمقابلة اللورد «اللنبي» تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم، اعترف المندوب السامي بأن جميع زوجات الموظفين في دار المندوب السامي تقدمن بنفس الطلب!

وتحسنت المعاملة بالفعل.

بل إن التنظيم السري للثورة استطاع تهريب السيدة صفية زغلول إلى داخل السجن؛ لشدِّ أزْر الزعماء السبعة، فبقيت معهم حوالي ساعة تشجعهم، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة، وكانت السيدة «فاطمة حمد الباسل» ابنة «حَمَد الباسل»- أحد المعتقلين- تحمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة.

* * *

في تلك الأيام أصدرت السلطة البريطانية العسكرية أمرًا بعدم ذكر اسم «سعد زغلول»، وجمعت صفية زوجات المعتقلين السبعة وعددًا من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية وطلبت إليهن تحدِّي هذا القرار، وأن تؤلف خلايا منهن مهمتها أن تكتب على كل ورقة بنكوت بالعربية والإنجليزية جملة «يحيا سعد».

وبدأت الحركة تنتشر في كل البيوت، ثم اتصل الجهاز السري بصيارفة الحكومة في الأقاليم، وانضَمَّ المصريونَ الذين يعملون في البنوك والمحلات التجارية إلى هذه الحركة السرية، وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانو يرفضون قبول أي ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبًا عليها «يحيا سعد»، وكانوا يقولون للمشتري: هذا جنيه بَرَّاني!

وانتقلت الحملة إلى سُعاة البريد فكتبوا على كل خطاب «يحيا سعد»- بما فيها خطابات الحكومة الرسمية- وكُتِبَ اسم «سعد» على الجدران والمباني الحكومية، وهاج اللورد «اللنبي» وهاجت الحكومة، ولكنهما وقفا عاجزين عن التصرف.

وغنت المطربة « منيرة المهدية» أغنية « يا بلح زغلول .. يا حليوة يا بلح ». ! وصارت مصر كلها تغنيها، مما أضطر السلطة البريطانية إلى إلغاء قرارها.

***

ولما مرض «سعد» بمنفاه بجزيرة سيشل لسوء جوِّها، نقله الإنجليز إلى جبل طارق، فأبلغِ صفية؛ يريد أن تلحق به هناك، وطلب من أخيه «سعيد» أن يُوصِلها إلى جبل طارق، والذي بقي معه هناك، وكان «سعد» مشغولاً بتهريب مفاتيح الشفرة التي مكث شهرين يمليها ويعدها مع أخيه «سعيد زغلول»، والخطة التي وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة في جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السري في القاهرة، وكُتِبَتْ هذه الشفرة على ورق خفيف من الورق الذي يكتب عليه النُّسخ على الآلة الكاتبة، وطُوِيَت عدَّة مرات



حتى تأخذ مساحة صغيرة، ثم تولتْ «صفية زغلول» بنفسها خلع كعوب جميع أحذية «سعد زغلول»: زوج الأحذية الذي سيسافر به، وزوجين من الأحذية في الحقيبة، وكانت تخلع بنفسها مسامير الكعب، ثم تحفر في داخل الكعوب مخابئ لإخفاء هذه الأوراق، ثم راحت تدُقُّ بنفسها مسامير الكعوب كما كانت، وتضعُها في التراب لكي تبدو الأحذية مستعملة.

* * *

ولما يئس المحتلون من القضاء على الثورة بتغييب اسم «سعد» وجسمه عن الوطن اضطرُّوا للإفراج عنه، وعاد «سعدٌ» سنة ١٩٢١، من منفاه، واستقبلته مصر استقبال الغزاة الفاتحين، وكانت معه «صفية زغلول»، وقبل أن تصل الباخرة إلى الإسكندرية سألت صفيةُ زوجها: ألم يحن الوقت لكي أنزع البرقع الأبيض؟

والتفَتَ سعد زغلول إلى شابين من أنصاره هما: «واصف غالي» و»علي الشمسي» وسألهما رأيهما، فعارضا أن تبدأ صفية زغلول بنَزْع حجابها، وقال سعد: هذه ثورة، ارفعي الحجاب!

ورفعت صفية الحجاب.. وظهرت أمام الجماهير لأول مرَّة بوجه مكشوف.. وإذا بنساء مصر يرفعن حجابهن أيضًا! وبذلك خرجت المرأة المصرية من «الحريم» بعد ألوف السنين من الحجاب.

ويوم مات سعد أنكرتْ صفية زغلول أن يُحْمَل سعد في نعش تناط به الأوسمة والأنواط وعلامات المناصب الرفيعة، وأبت إلا أن يدفن وهو سعد زغلول وحسب، كما سيعيش في ذكريات التاريخ وهو سعد زغلول، ملفوفًا فقط في علم مصر.

من أدب ثورة ١٩١٩
رواية مجهولة لتوفيق الحكيم من وحي الثورة

هذه الرواية «قتيلة الجوع» كما سجل فكرتها، في مقدمتها، صاحبها الأديب الراحل توفيق الحكيم أنها تسجل بعض روائع سنة ١٩١٩، وتُصوِّر الحالة تصويرًا دقيقًا مُنَزهًا، وهي توضح أسباب اشتداد الثورة، وتعطينا فكرة صحيحة عن حمية المصريين وبسالة المصريات.

وحوادثُ الرواية تمجد شهداء مصر تمجيدًا، وتعلو بالتضحية إلى أسْمى المراتب.. على أنها كذلك تُبدي صورة حقيقية عن طباع الإنجليز ومبلغ اعترافهم بالحق وتمجيدهم للبطولة ولو صدرت من أعدائهم!

وكافة الحقائق التاريخية المذكورة فيها لم تُحرف قط، وقد سجلت الرواية واقعة نفي باعث النهضة المصرية، ورافع لوائها خالد الذِّكر سعد باشا زغلول، وأبانت بجلاء مدى تعلق الأمة بشخصه المحبوب، كما أنها سجلت شطر خطبة رائعة من خطب هذا الزعيم البليغ خطيب خطباء القرن العشرين.

والرواية تتكلم أيضًا عن «الأجانب المُقيمين بين ظهرانينا، وتوضح أهمية العمل على راحتهم، ووجوب رعايتهم رعاية تامة دائمة». وتذكر شدة تمسك المصريين العقلاء والأجانب الفضلاء بعُرَى هذا

المبدأ والروح التي تدرس المحبة الأخوية.. كذلك تعظ فتيات النيل الأمهات.

والفكرة الرئيسية للرواية تتلخَّص في تبيان عظمة تضحية الرجال والنساء والإشادة بجمال الوطنية المقدسة، ونفع الاتحاد، اتحاد مُسلمي مصر والأقباط.

وهذه الرواية «قتيلة الجوع» لا يدري أحد لماذا أسقطها «توفيق الحكيم» من إبداعاته ولم يضمها إلى سلسلة مؤلفاته، هل لأنها رومانسية وهو يميل إلى الواقع الذي اتسمت به أعماله، هل لأنها- بالمقارنة إلى «عودة الروح»- لا تصمد أمامها، وكلاهما يستوحي من روح ثورة ١٩١٩ فأراد أن يُبقي على العمل الأول ويُهمِل العمل الثاني؟ وليست هذه أول مرة يتخلى فيها توفيق الحكيم عن عمل من أعماله، ففي محاولاته الأولى قدم مسرحيات: المرأة الجديدة، العريس، خاتم سليمان، علي بابا، الضيف الثقيل.

يقول الناقد المسرحي فؤاد دوارة فى دراسته عن هذه المسرحيات المجهولة- هيئة الكتاب ١٩٨٥- : «إن توفيق الحكيم حاول أكثر من مرة صَرْفي عن دراسة هذه المسرحيات لأنها لا قيمة لها في نظره».

ويقول دوارة: «فهمتُ من أحاديثي مع الحكيم حول هذه المسرحيات أنه لم ينشر منها سوى المسرحية الوحيدة المؤلفة وهي (المرأة الجديدة) بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات وبعد أن استقرت شهرته ومكانته الأدبية».

إذن هذا التفسير لإهمال الحكيم لمسرحياته القديمة قد يفسر لنا من ناحية أخرى لماذا أهمل الحكيم- أيضًا- رواية «قتيلة الجوع»، والتي

تقف مع رواية «عودة الروح» ومسرحية «الضيف الثقيل» في إطار استلهامه لها من روح ثورة ١٩١٩.

يذكر الحكيم أن «الضيف الثقيل» كانت «أول تمثيلية في الحجم الكامل»، ويكتبها، الأمر الذي يؤكد- كما يشير دوارة- أنه سبقتها محاولات أخرى في حجم أصغر.

ويشير الحكيم إلى «الضيف الثقيل» قائلاً:

«إنها كانتْ من وَحْي الاحتلال البريطاني، وإنها كانت ترمز إلى إقامة ذلك الضيف الثقيل في بلادنا بدون دعوة منا، وبدون رغبة في الانصراف عنا».

ويبقى أن الحكيم كتب هذه المسرحية إبان اشتعال ثورة ١٩١٩، وهي الفترة التي صوَّرها في روايته الذاتية «عودة الروح» وروايته «قتيلة الجوع»، فاستبقَى «عودة الروح» وأسقط الأخريين من إبداعه، وإن أشار إلى الضيف الثقيل في بعض كتبه ولكنه لم يشر أبدًا إلى قتيلة الجوع، لا من قريب ولا من بعيد، وكأنها لم تكن، ولذلك تكتسب أهمية خاصة، حيث نكشف النقاب عنها هنا لأول مرة.

وقد كتبها الحكيم في الثلاثينيات من القرن العشرين- على ما نرجح- استنادًا إلى إعلان في نهاية الرواية ورد فيه: سنة ١٩٣٨، أما الناشر فهو «دار الثقافة» كما ظهر على الغلاف، وماعدا ذلك فلا بيانات عن القائمين على هذه الدار، ولا عنوان، إلا هذا العنوان الغريب المنشور في نهاية صفحات الرواية لمن يريد الحصول على إصداراتها من القصص وهي فيما يبدو تخصصها الوحيد، أما العنوان فهو «فلبس- صندوق ١٩٦٦».

ثم تظهر لنا مفاجأة جديدة ونحن نتصفح الرواية، فإذا بها مسرحية أُطْلِقَ عليها «رواية» كما كان يُطْلَق أحيانًا على المسرحية. وهي مسرحية من فصلين، وكل فصل من منظرين، ولكن المكتوب على الغلاف يدل على غير مضمونها، إذ تقول كلماته «قتيلة الجوع.. بقلم: توفيق الحكيم.. أروع قصة مصرية تجمع بين الحب والعاطفة». وكتب الحكيم مقدمة بعنوان «اليقظة» سنة ١٩١٩، عن فكرة الرواية.

* * *

تبدأ الرواية بالأم «جليلة» وتنتهي بها، فهي بطلة الرواية التي تقدِّس الجهاد وتشجع وَلَدَيْهَا عبد المنعم وعزيز على الالتحاق بالجمعية السِّرية مُشجِّعةً أبناءها على الكفاح في سبيل الوطن أو كما تقول «نرضى بتعريضهم بل ونفخر بما يُلمُّ بهم، على أن هذا لا يمنعنا من الحنوِّ عليهم والجزع لما قد يُصيبهم».

وقد أصبح عام ١٩١٩- كما تقول «إيفا» ابنة صديقة جليلة- من مناظره المألوفة أن يقع تحت حوافر الخيول أبرياء صغار، وأن تشجع هراوات الجند رءوس الثوار.

وتكمل جليلة: وأن يحصد الرصاص أرواح الأبطال الأطهار (بعد قليل في صوت متأثر عميق) يعيبون علينا ثورتنا، ويوقعون على الشجاع المستميت منا قِصاصًا مخيفًا.. لماذا؟ لأن هذا النبيل الأبيّ استُبيحت أراضيه وانتُهكت حرياته، فلما عَزَّ عليه الحجر والذل، ونهضَ ثائرًا، أمسكوه، واتهموه، وسألوه: لم.. لم ذاك الهتاف وتلك اليقظة».

وعلى ذلك يطرح توفيق الحكيم فكرة أن الأقوياء لا يحترمون إلا من يرفضون الذل، وذلك من خلال مناقشة أجراها بين «إيفا» و«جليلة».

إيفا: كافة الكتب التاريخية التي قرأت فيها جانبًا عن الإنجليز تثبت أنهم عقلاء حكماء، وأنهم رجال سياسة وعدل لا رجال بطش وجور، بينما حوادثنا هذه تعطي الشخص فكرة مخالفة.

جليلة: إنهم حقًا عقلاء، لكن مع الدول المحترمة التي تعرف كيف تُجل نفسها وتُحافظ على كرامتها وحريتها باذلة في سبيل ذلك البذل السخي.. لكن إن هم أو سواهم من الشعوب تلمسوا ضعفًا أو استسلامًا في أمة ما، فما أسرع احتقارهم لها واستعبادهم لأهلها.

وإيمانًا بهذه الحقيقة ينضم وَلَدَا جليلة (عبد المنعم وعزيز) إلى جمعية سرية، والمفاجأة هنا أن من مبادئ هذه الجمعية «العمل على سلامة ممتلكات الأجانب وأرواحهم».

ولا غرابة فيما ذهب إليه توفيق الحكيم، فقد كان من ضمن الحُجج التي تذرّع بها الإنجليز هي حماية الأجانب، حينما أقبلوا على احتلال مصر، وهي نفس الحُجة التي تذرّعوا بها لاستمرار احتلالهم لمصر، ورغم الهدف النبيل للجمعية المصرية إلا أن جمعية إنجليزية سرية أيضًا تكونت في مواجهتها من «حُثالة الأجانب» ورئيسها «من كبار معتادي الإجرام».

وحينما يأتي العيد تأبى الأم «جليلة» أن تحتفل به أو يحتفل به أبناؤها وحُجتها الناصعة وهي تُسائل ابنيها: «أرجوكم نبئوني.. أشاهدتم سجينًا ذليلاً مظلومًا يُسَرُّ ولو لحظة؟»

أيطرب مثلُ هذا قبلما تُصْهَر أغلاله ويستردُّ حريته؟
أجيبوني.. ما لكم تصمتون؟
ألا فاعترفوا معي إذن أنكم نسيتم أو تناسيتم ثورتكم.. نسيتم نكباتكم، ونسيتم أيضًا حدادكم، وعليه فقد نسيتم أو تناسيتم وطنكم.. مصركم؟!

وتُضيف- مُستنكرة: عيد؟ وهذا الاستعباد لا يُعَدُّ عيدًا، وإنما عيد الأعياد يوم نستعيد المجد الفقيد. يا لها من جملة ساحرة أن يُقال: العيد عيد الاستقلال».

ويُلاحَظ على الجملة الأخيرة غَمْز ولَمْز توفيق الحكيم على معنى الاستقلال الذي منحنا إياه الإنجليز في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، مع التحفظات الأربعة التي جعلته استقلالا مُفرغ المعنى والمضمون.

* * *

ورغم أن الجمعية السِّرِّية التي يعمل بها وَلَدَا جليلة ينبغي أن تكون سرية إلا أن الحديث عنها وعن نشاطها ونظامها وحُرَّاسها ومكانها، أفقدَها معنى السِّرِّية، فالأم جليلة تعلم، وإيفا ابنة صديقتها تعلم، بل إن عبد المنعم قد أخبرها بمكانها، وهذا مما لا يتناسب مع أبسط قواعد العمل الفني، وإن كان يبدو أن توفيق الحكيم قد عمد إلى ذلك لضرورات فنية، فضلاً عن ثقة الحكيم بالمرأة- وهو المشهور بعداوتها- متأكدًا أنها لن تُثرثر، وإن كان الحكيم نفسُه على لسان رئيس الجمعية السرية يحذِّر أعضاء الجمعية: «اهربوا من المرأة، ولا داعي لسرد الأمثلة على ما ترتب على خيانتها من المآسي التاريخية الكبيرة والعالمية».

وفيما يبدو، فالمرأة هنا عند توفيق الحكيم هي الأم الوطنية التي شجعت ولديها على هذا الطريق، وكذلك إيفا رمز للفتاة القبطية التي لا يمكن أن تخون، فالمصير واحد ومشترك.

* * *

ويتناول الحكيم في روايته «إضراب الموظفين عن العمل كواحد من مظاهر ثورة ١٩١٩، ويُدير المؤلف صراعًا ما بين الواجب الوطني، وبين متطلبات الحياة الضرورية، فالعشرون جنيهًا التي يتقاضاها عبد المنعم كموظف ليس له دخل سواها؛ مما جعله يتساءل: فماذا يكون مصيرنا عندما تنقطع عنا؟

وهنا يأتي موقف الأم الرائع الذي يعكس الوطنية والإيمان: لا تشغل ذهنك بما سيكون يا ولدي.. إن الغد يدبر أمره الله.. والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

ويستمر الحوار بين الابن- المدفوع بوطنيته ولكن تتراءى التزامات الحياة قيدًا عليه- وبين الأم المدفوعة بوطنيتها وتضحيتها وعاطفتها أيضًا- فتهون الأمر على ابنها قائلة: بوسعنا الاستغناء عن بعض الأثاثات التي نحن في غير حاجة إليها.

مما يدهش له عبد المنعم: نبيعها؟

جليلة: وهل يعيبُكَ أن تتصرَّف في أثاثك لتحيا أنت يا من ضحيت بوظيفتك لتحيا مصر؟

عبد المنعم: لكنها متاعب.. إنها أشياء لم نتعوَّدْ عليها يا أماه.

جليلة: أَجَلْ يا ولدي.. إني لم أتعوَّدْ على هذا قط.. فإنه لكثير

وكثير جدًّا.. إنه الفخار أعظم الفخار والشرف كل الشرف أن أصبح أمًّا لمجاهد.

وتطلب إيفا أن تشارك الثوار عملهم، ولكن عبد المنعم يرى أن هذا عمل الرجال وحدهم أما الجنس اللطيف الضعيف فليس له أن يُقاسمنا تعبنا!

مما يجعل إيفا تحتدُّ عليه وتلقنه درسًا، أنَّ الجميع- بنين وبنات- أنجبهم الوطن وعليهم أن يساهموا في الذَّود عن هذا الوطن، فما الذي يجعل البنات مستبعَدَات؟ ماذا ينقصهن أو يعيبهن كي يشاركن في الذود عن حياض الأم العزيزة مصر.

وأمام حُجَّة إيفا القوية، لا يجد عبد المنعم سوى التقاليد المانعة، والتي تراها إيفا باليةً، وكم من أفكار ومبادئ جديدة حَلَّت محلَّ عادات قديمة أضحت لا تتفق وروح العصر.

وأمامَ انهيار كافة الحُجج التي تذرَّع بها عبد المنعم أمام إيفا، لا يجد أمامه سوى الاعتراف لها بأنه لا يريد تعريضها للخطر.

* * *

تحاول الجمعية السرية الإنجليزية الوصول إلى الجمعية المصرية عن طريق تنكُّر قائدها كبائع يانصيب، ولكن إيفا تكتشف شخصيته وتقرر استدراجه إلى الجمعية المصرية للتخلص منه، في نفس الوقت الذي يبدو له أنه سيتعرف على أسرار هذه الجمعية عن طريق إيهام إيفا أن عبد المنعم فاز باليانصيب ولابد من إخباره سريعًا، فتقرر أنْ تذهب به إلى مقر الجمعية، ولأنها لم تكن تعرف كلمة السر فقد طعنها عزيز، وكان يقوم بدور الحارس في ذلك اليوم، ولكنها كانت

قد قدَّمت حياتها فداء للأمة، وزعيم الأمة، فقد قبض الثوار على قائد الجمعية الإنجليزية واكتشفوا من خلاله مخططًا لاغتيال سعد زغلول وهو يُلقي خطابًا في سُرادق اكتظ بالجماهير، فيتطوع الأخوان عبد المنعم وعزيز لإنقاذ زعيم الأمة، فيصطدمان بالمتآمرين الأجنبيين، ويحمل عبد المنعم القنبلة لتنفجر بعيدًا عن السرادق، بينما يُصاب عزيز ويلقى القبض عليه.

* * *

وكانت إيفا قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة قد شبكت بين يدي الأخوين وأوصتهما:

المحبة.. الاتحاد.. الوطن.

ويُلْقِي سعد زغلول خطابه الذي يُسجِّل توفيق الحكيم نصًّا كاملاً له، جاء فيه:

إن الاتحاد قاعدةُ أعمالنا والإخلاص أكبر قواعدنا.

ويتوجَّه إلى أمتنا المحبوبة: وكلنا يجدد العهد الوثيق لها بأن نحيا لخدمتها ونفنى في رغبتها وألا نتخذ لنا من دونها وليًّا ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوًّا.

كلُّ حَقٍّ يبقَى ولا يموت مادام وراءه مُطالب.

إن الضَّعف سلاحٌ قويٌّ إذا كان معه الحق، فنحن- وإن كُنَّا ضعافًا- فإن معنا الحق، والحق تخضع له القوة مهما كانت جبارة قاهرة.

ألا فاعلموا أن تلك الدماء المسفوكة لهي مدادٌ تُكْتَبُ به يومًا وثيقة استقلالكم.

ويصف لنا توفيق الحكيم، الزعيم سعد زغلول خطيبًا، قائلاً: وهنا يسمع صوت جهوري أخاذ، صوت رنان عجيب قوي، ينفذ إلى أعمق أعماق القلوب والأسماع، هو صوت رافع لواء الوطنية سعد باشا زغلول.

* * *

وينقلنا الحكيم إلى «عزيز» الذي يُعالج بعد القبض عليه، في حراسة الإنجليز، وليس أمامه للعودة إلى بيته إلا أن يُدلي بأسماء شُركائه.

ويشتاق إلى رؤية أمه، وتظن سلطاتُ الاحتلال أنها الوسيلة العاطفية التي ستؤثر عليه وتُهدِّئ من عناده ليُفشي أسرار التنظيم السري.

ويقف عزيز موقف الحائرين بين رغبته في الحياة بجوار أمه التي لم يعد لها سواه بعد استشهاد أخيه عبد المنعم وما سوف يترتب على هذه الحياة من إفشاء أسرار زملائه، ليصبح خائنًا جبانًا، وبين رغبته في أن يحفظ السر ويموت بطلاً شهيدًا.

ويكون أول سؤال لأمه «جليلة» عن موقف ابنها «عزيز» حين يجلس بين يدي رئيس المجلس العسكري السير هارت، وتشعر الأم بالاضطراب والقلق حين يراوغها ابنها.

ولكنها تُضيق عليه عليه الخناق؛ تريد أن تعرف قراره، فيضعها بين أصعب اختيارين: حياته التي تسعدها، وموته الذي يُشقيها، ويضغط عليها: لمن كنت تظنينني أتركك، لمن؟

ولكن الأم المؤمنة تُجيبه: لله.



ويحاول أن يُجادلها كي تضعف أمامها، ولكنها تقطع عليه الطريق:

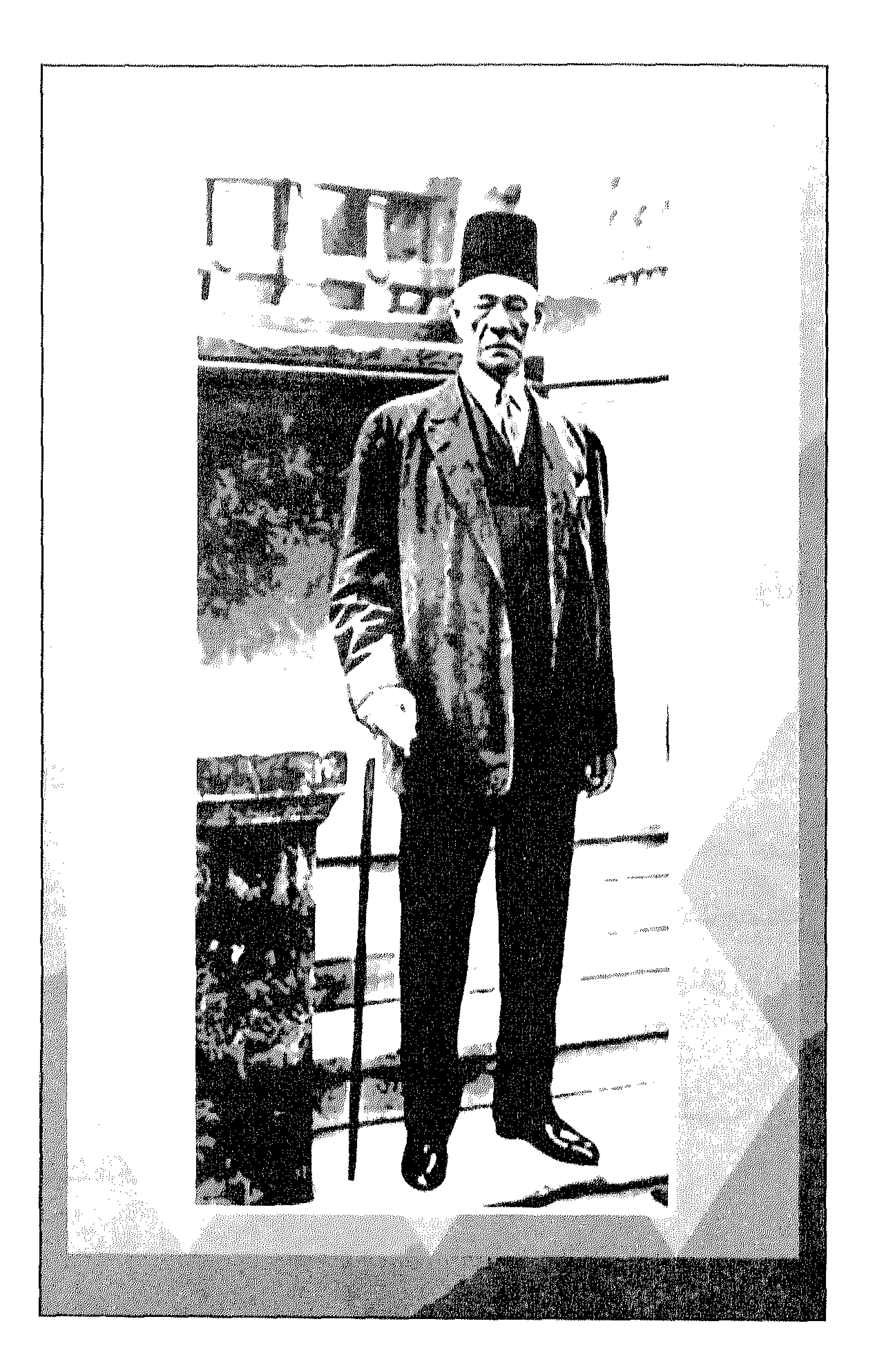
من ينسى وطنه ينسى ربه.

ويتعجب «عزيز» لمنطق أمه: لا أعرف كيف.. فقط، أم تدفع بوحيدها إلى الموت دفعًا!!

ولما يئست من إقناعه قررت أن تحميه من نفسه ومن ضعفه حتى لا يكشف سر زملائه، وبدلاً من أن تسقيه دواءً، سقته سُمًّا، ورغم حزنها البالغ تطلب منه أن يُسامحها، ولكنه وهو في سكرات الموت ينظر إلى والدته نظرات لها مغزى، ثم يبتسم لها بسمةً ذات معنى، وأخيرًا يمسك بيدها شاكرًا، ويشد عليها مُجدًا، ويهزها مغتبطًا، دون أن ينبس ببنت شفة، ثم يُقبل أمه المفجوعة قبلة عذبة مودعًا لها بكل الحب والامتنان، ثم يُسلم الروح.

وتُجَنُّ السلطات الإنجليزية، فقد فقدت مفتاح السر، ويفتح رئيس المجلس العسكري فمه ليتكلم، فيخرج صوته بطيئًا مُتهدِّجًا نافذًا:

مُستحيل.. مُستحيل استعمار أمة فيها مثل هذه الأم.



المَراجع

- مذكرات سعد زغلول- تحقيق د. عبد العظيم رمضان- ٩ أجزاء- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧- ١٩٩٨.

- الكتاب الممنوع: أسرار ثورة ١٩١٩- مصطفى أمين- دار المعارف- ١٩٧٤- ١٩٧٥.

- صراع سعد في أوربا- محمد كامل سليم (سكرتير سعد زغلول)- كتاب اليوم- يونيو ١٩٧٥.

- سعد زغلول: سيرة وتحية- عباس محمود العقاد- دار الشروق- القاهرة (بدون تاريخ).

- ذكريات اجتماعية وسياسية- محمد علي علوبة- تحقيق: أحمد نجيب أحمد حمدي، جمال الدين أمين مهنا، ناهد مصطفى مرزوق- إشراف وتقديم: د. عاصم الدسوقي- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر- هيئة الكتاب- ١٩٨٨.

- تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣- د. يونان لبيب رزق- هيئة الكتاب ١٩٩٨.

- الوفد والوحدة الوطنية- د. رمزي ميخائيل- دار العرب للبستاني- ١٩٩٥.

- قصة حياتي- أحمد لطفي السيد- سلسلة المواجهة والتنوير- هيئة الكتاب- ١٩٩٣.
- مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي- كتاب الهلال- سبتمبر ١٩٨١.
- رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن- د. مارجو بدران- ترجمة: د. علي بدران- المجلس الأعلى للثقافة- ٢٠٠٠.
- بطولات نسوية في ثورة ١٩١٩- مجلة الهلال- أغسطس ١٩٧٣.
- مصدر تاريخي مهمل عن الثورة المصرية سنة ١٩١٩- د. محمد رجب بيومي- مجلة الهلال فبراير ٢٠٠١.
- رجال ومواقف- محمد علي رفاعي- الكتاب الثاني- مطابع دار الشعب- أكتوبر ١٩٧٧.
- سعد زغلول من أقضيته- عبده الزيات- مطبعة الرسالة- ١٩٤٢.

المحتــوى

(مهرجان القراءة للجميع)

من إصدارات المجلة
بالتعاون مع المجلس القومي للشباب
(قمم مصرية)

- توفيق الحكيم، عصفور الشرق المغرِّد	محمد رجب
- زكي نجيب محمود، نموذجًا للعقل والتنوير	د. عصام زكريا جميل
- صلاح عبد الصبور، ضمير الشعر المصري	عبد الناصر عيسوي
- سهير القلماوي، سيرة ثقافية	عبد التواب يوسف
- محمود مختار، مَثَّال مصر	صلاح بيصار
- علي مبارك، رائد التحديث في مصر	محمد السيد عيد
- عبد الله النديم وحلم الوطن	علي ماهر عيد
- رفاعة الطهطاوي، رائد النهضة	محمد الشافعي
- محمد عبده، رائد الإصلاح والتنوير	د. عوض الغباري
- الليث بن سعد، الفقيه المصري	عبد الناصر عيسوي
- أحمد عرابي، زعيم الكرامة الوطنية	د. محمد عفيفي
- المازنى.. أديب فوق العادة	نشأت المصرى
- د. حامد جوهر.. ملك البحار	د. حافظ شمس الدين عبدالوهاب
- دكتور على إبراهيم.. رائد الطب المصرى الحديث	د. محمد الجوادى
- الأميرة فاطمة إسماعيل.. وحلم الجامعة المصرية	د. إيمان عامر
- أحمد زكي أبو شادي.. بين العلم والأدب	علي عيسي
- سعد زغلول.. حكاية شعب	إبراهيم عبد العزيز

يصدر هذا الكتاب
بالتعاون مع
المجلس القومى للشباب

